وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية: الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

ميدان: العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

الانقلابات العسكرية كوسيلة للتغيير السياسي في إفريقيا مالى -أنموذجا-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـي، تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة:
معيوف زهيرة

إشراف
د. بهولي لبنى

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ.د. فلاك نود الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسـا
د. بهولي لبنى		جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. بوعنان ليندة		جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

2025/2024

* ملحق بالقرار رقم .....1082..... المؤرخ في 27 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): معيوف زهيرة الصفة: طالب. أستاذ. باحث

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 209405185 والصادرة بتاريخ 19/07/2023

المسجل(ة) بكلية / معهد كلية الحقوق قسم العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج. مذكرة ماستر. مذكرة ماجستير. أطروحة دكتوراه).

عنوانها: الانقلابات العسكرية في افريقيا كوسيلة للتغيير السياسي، مالي أنموذجا

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/06/15

توقيع المعني (ة)

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

"أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الله تعالى، الذي بنعمته وبفضله أتممت هذا البحث، وأسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة: "**بهولي لبنى**" على رعايتها الكريمة وتوجيهاتها السديدة، وعلى ما بذلته من وقت وجهد في إرشادي ومتابعتي خلال هذه المسيرة، فجزاها الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام، على وقتهم الثمين وملاحظاتهم القيمة التي ساهمت في إثراء هذا البحث، وأتمنى أن أكون قد وفقت في تقديم عمل يليق بتقييمهم.

ولولا فضل الله ثم دعم عائلتي لما كان لهذا العمل أن يرى النور، فكل الشكر والتقدير لهم على صبرهم وتشجيعهم الدائم، فهم نعم السند والداعم.

وأخيرًا، أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إعداد هذا البحث، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فجهودكم جميعًا محل تقدير واعتزاز."

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

روح امي رحمها الله...والدي الكريم اطال الله في عمره.

الى الذي رافقني طوال هذه الرحلة البحثية زوجي وسندي الدائم.

قرة عيني...ابنائي الأعزاء: محمد معتصم بالله...رزان...شهاب.

الطالبة: معيوف زهيرة

مقدمة

مقدمة

شهدت القارة الإفريقية منذ منتصف القرن العشرين تحولات سياسية متسارعة ارتبطت بسياقات الاستقلال الوطني، وبناء الدولة، وتفاعلها مع التغيرات الإقليمية والدولية. فقد مثّلت نهاية الاستعمار نقطة تحول رئيسية أسست لمسارات متنوعة من التغيير السياسي، اتخذت أشكالًا متعددة، منها الانتقال من النظم السلطوية إلى التعددية السياسية، أو التحول العكسي عبر الانقلابات العسكرية، أو الحراك الشعبي في مواجهة أنظمة الحكم القائمة.

وقد تميزت العقود التي تلت الاستقلال بكثرة التدخلات والانقلابات العسكرية، التي تحوّلت في العديد من السياقات الوطنية إلى وسيلة محورية للتغيير السياسي، إذ غالبًا ما أطاحت الجيوش بحكومات مدنية منتخبة، أو بأنظمة سلطوية قائمة، تحت ذرائع مختلفة، أبرزها فشل النخب الحاكمة في تحقيق التنمية، وانتشار الفساد، وضعف المؤسسات، وتدهور الأمن.

في هذا السياق، تمثل دولة مالي نموذجًا مهمًا لدراسة هذه الظاهرة، إذ عرف هذا البلد سلسلة من الانقلابات العسكرية، كان آخرها في عامي 2020 و2021، حين تدخل الجيش للإطاحة برئيسين خلال فترة زمنية قصيرة، تحت ذريعة سوء الإدارة وتدهور الأوضاع الأمنية، لاسيما في ظل تصاعد نشاط الجماعات المسلحة في شمال البلاد. وقد أعادت هذه التطورات فتح النقاشات حول فعالية الانقلاب كوسيلة للتغيير، وما إذا كان يشكل فعلًا مدخلًا للإصلاح السياسي أم مجرد آلية لإعادة إنتاج الأزمات .

1- مشكلة الدراسة:

شكّلت القوات المسلحة في أكثر من مناسبة فاعلًا مركزيًا في عملية التغيير السياسي، سواء عبر إسقاط الأنظمة القائمة أو فرض ترتيبات انتقالية بديلة. وتُثير هذه الظاهرة جدلًا مستمرًا حول شرعية التغيير القائم على القوة، وحدود الدور الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسة العسكرية في الحقل السياسي. وفي هذا السياق، تبرز حالة مالي كأحد النماذج الإفريقية اللافتة التي شهدت تكرارًا للانقلابات في فترات زمنية متقاربة، مما يعكس وجود خلل بنيوي في طبيعة النظام السياسي، ويطرح تساؤلات جدّية حول مدى نجاعة الانقلاب كآلية لإعادة بناء الدولة أو إصلاح الحُكم. بناءً عليه، تتمثل الإشكالية المركزية لهذا البحث في:

إلى أي مدى يُمكن اعتبار الانقلابات العسكرية وسيلة فعّالة للتغيير السياسي في إفريقيا؟ وما هي العوامل البنيوية والسياسية التي تفسر تكرار هذه الظاهرة في مالي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة، أهمها :.

1. ما هي السياقات التاريخية والسياسية التي أسهمت في بروز الانقلابات العسكرية في إفريقيا؟
2. ما الخصوصيات التي تميز تجربة مالي في هذا المجال؟

3. ما هي العوامل الداخلية (السياسية، الاقتصادية، الأمنية) والخارجية (الإقليمية والدولية) التي ساعدت على تكرار الانقلابات في مالي؟

4. هل أسهمت هذه الانقلابات في إحداث تغيير فعلي في طبيعة النظام السياسي أو في تحسين الأداء الحكومي؟

2- فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التحقق من الفرضيات التالية:

1. أن الانقلابات العسكرية في إفريقيا، وبخاصة في مالي، هي نتاج تراكمي لأزمات داخلية عميقة في بنية الدولة، تتعلق بالحوكمة والشرعية السياسية.

2. أن غياب المؤسسات الديمقراطية الفاعلة، وضعف الأحزاب السياسية، وفشل التنمية، يشكل بيئة خصبة لتكرار التدخل العسكري.

3. أن الانقلابات، وإن جاءت تحت شعارات الإصلاح، فإنها غالبًا ما تؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمة بدلًا من حلّها، ما لم تكن جزءًا من عملية انتقال سياسي شاملة تحظى بقبول شعبي ودولي.

4. أن بعض القوى الدولية قد تتسامح أو تدعم ضمنيًا هذه الانقلابات، متى ما انسجمت مع مصالحها الإستراتيجية، لاسيما في مناطق النفوذ التقليدية.

3- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا البحث من أمرين رئيسيين:

الأول: تصاعد موجة الانقلابات في إفريقيا خلال السنوات الأخيرة، ما يشير إلى تراجع ملحوظ في مسار التحول الديمقراطي، وقدرة المؤسسات المدنية على الصمود في وجه تدخلات المؤسسة العسكرية.

الثاني: أن اختيار مالي كنموذج للدراسة يعكس تكرار الظاهرة في سياق وطني معيّن، ما يتيح تحليلًا معمّقًا للعوامل البنيوية التي تسهم في إنتاج هذه الانقلابات وإعادة إنتاجها.

4- أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل الظاهرة الانقلابية في إفريقيا من زاوية تاريخية وبنيوية.

2. دراسة حالة مالي كأنموذج تطبيقي لفهم أسباب وتداعيات الانقلابات.

3. تقييم مدى تأثير الانقلابات على مسار الانتقال الديمقراطي والاستقرار السياسي في البلاد.

4. تقديم رؤية نقدية حول فعالية الانقلابات كوسيلة للتغيير، في ضوء التجارب الميدانية والمواثيق الإفريقية والدولية.

5- الإطار المنهجي للدراسة:

من أجل دراسة ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا وتحليل حالة مالي بوصفها نموذجًا معبّرًا عن هذا النمط من التغيير السياسي، تعتمد هذه الدراسة على إطار منهجي يجمع بين المناهج التحليلية والتفسيرية، ويستند إلى أدوات علمية تتيح فهماً أعمق للسياقات المتداخلة التي تحكم الظاهرة.

1. المنهج المعتمد:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي مدعومًا بالمنهج التاريخي والمقارن على النحو التالي:

المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل الوقائع السياسية والاجتماعية التي تحيط بالانقلابات العسكرية، مع التركيز على الأطر القانونية والدستورية، ومواقف الفاعلين المحليين والدوليين.

المنهج التاريخي: لتتبع تطور ظاهرة الانقلابات في مالي منذ الاستقلال إلى اليوم، واستقراء العوامل الثابتة والمتغيرة فيها.

المنهج المقارن: لمقارنة تجربة مالي مع تجارب أخرى في القارة الإفريقية، مما يُسهم في تحديد السمات العامة والخاصة للانقلابات في السياق الإفريقي.

2. أدوات الدراسة:

يعتمد البحث على عدد من الأدوات العلمية لجمع البيانات وتحليلها، أبرزها:

تحليل الوثائق: وتشمل الدساتير، البيانات العسكرية، التقارير الصادرة عن المنظمات الإقليمية والدولية (مثل الاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة)، والتقارير الحقوقية والإعلامية.

تحليل محتوى الخطاب السياسي: لمواقف الفاعلين (القادة العسكريين، الأحزاب، المجتمع الدولي) تجاه الانقلابات.

الاستفادة من الأدبيات الأكاديمية: من خلال مراجعة الأدبيات المتخصصة في دراسات التغيير السياسي والعلاقات المدنية-العسكرية في إفريقيا.

6- مبررات اختيار الحالة الدراسية (مالي):

تم اختيار دولة مالي نموذجًا تطبيقيًا للأسباب التالية:

1/ تعد من الدول التي شهدت أكثر من انقلاب عسكري في العقود الأخيرة، لا سيما في سياق ما بعد 2012، مما يوفّر مادة تحليلية غنية.

2/ تمثل حالة تقاطع بين الأزمة السياسية والانفلات الأمني، ما يوفّر مدخلاً لفهم العلاقة بين الانقلابات والفراغ المؤسساتي.

3/ تعكس تفاعلات إقليمية ودولية متداخلة، خاصة في ظل تدخل فرنسا وقوات حفظ السلام، مما يثري تحليل العوامل الخارجية المؤثرة.

7- حدود الدراسة:

1/ الحدود الزمانية: تمتد من انقلاب 2012 حتى الانقلاب الأخير في 2021، مع العودة الضرورية للسياقات التاريخية السابقة (منذ الاستقلال عام 1960) لتفسير الخلفيات.

2/ الحدود المكانية: لا تنحصر الدراسة في حالة مالي، بل دراسة أغلب الدول الإفريقية التي عرفت موجة من الانقلابات والتدخلات العسكرية.

3/ الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على الانقلاب بوصفه أداة للتغيير السياسي، دون التوسع في الجوانب العسكرية أو الأمنية البحتة.

8- الصعوبات:

واجهت الدراسة عددًا من التحديات، أبرزها:

1/ نقص البيانات الدقيقة، لا سيما فيما يتعلق بخلفيات القرار العسكري، بحكم طبيعة العمل العسكري الذي يتسم بالغموض.

2/ تسييس المعلومات في وسائل الإعلام والتقارير الدولية، ما يتطلب درجة عالية من التمحيص النقدي.

3/ التحولات المستمرة في المشهد السياسي في مالي، والتي قد تؤثر على استقرار النتائج البحثية أو تعقيد تفسيرها.

9- خطة الدراسة:

لتغطية هذا الموضوع بما يؤدي إلى الإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة والفرضيات الموضوعة، سيتم تناول الدراسة وفقا للبناء المنهجي التالي:

تقع الدراسة في ثلاثة فصول: يتطرق **الفصل الأول** إلى الإطار المفهوماتي والنظري للتغيير السياسي والانقلاب العسكري. وذلك لأن موضوعنا هذا يتطلب تحديد المفاهيم والنظريات حتى نستطيع وضع الدراسة في إطارها الصحيح.

يركز **الفصل الثاني** على الانقلابات العسكرية في إفريقيا، من خلال دراسة تاريخها والمرور على أهم أو أكثر الدول التي عرفت انقلابات عسكرية، وإبراز الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية المؤدية إليها، ثم التطرق إلى أبرز الحكومات أو النظم العسكرية الإفريقية.

أما **الفصل الثالث** فيركز على الانقلابات العسكرية التي عرفتها مالي منذ الاستقلال وحتى اليوم، مع التركيز على السياقين السياسي والأمني.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد

يُعدّ التغيير السياسي ظاهرة ملازمة لتطور المجتمعات وتحولات أنظمتها، إذ يعكس الانتقال من نمط سياسي قائم إلى نمط جديد يختلف عنه في البنية أو الوظيفة أو التوجهات. وتختلف مسارات هذا التغيير ووسائله باختلاف السياقات التاريخية والثقافية، وتباين مستويات الشرعية والتفاعل بين الدولة والمجتمع. فبينما تمضي بعض المجتمعات في مسار تغييري سلمي ومؤسسي، من خلال الانتخابات والإصلاحات التشريعية والدستورية، تلجأ مجتمعات أخرى إلى وسائل أكثر جذرية، قد تكون عنيفة وغير ديمقراطية.

وتُعدّ الانقلابات العسكرية من أبرز الوسائل التي عرفت بها المجتمعات السياسية انتقالًا مفاجئًا للسلطة، خارج الأطر القانونية والمؤسساتية، وغالبًا ما تعكس أزمة في شرعية النظام القائم أو اختلالًا في توازن القوى بين المؤسسات المدنية والعسكرية. وقد شكّلت الانقلابات، لاسيما في إفريقيا، إحدى أدوات التغيير السياسي التي أثارت جدلاً واسعًا بين من يعتبرها تصحيحًا لمسار الدولة، ومن يراها انتكاسة للمسار الديمقراطي.

وفي هذا الفصل، نبدأ أولًا بتحديد مفهوم التغيير السياسي، من حيث تعريفه ومجالاته وأنماطه، ثم نعرض لأبرز وسائل التغيير السياسي كما تناولتها الأدبيات السياسية، قبل أن ننتقل إلى تحليل الانقلاب العسكري كأداة تغيير سياسي، من حيث أسبابه، خصائصه، وآثاره على استقرار الأنظمة وتحولات السلطة.

المبحث الأول: مفهوم التغيير السياسي :

ينطلق هذا المبحث من محاولة تأطير مفهوم التغيير السياسي، وذلك من خلال رصد دلالاته النظرية وتحولاته المفاهيمية في أدبيات العلوم السياسية، قبل الانتقال إلى تحليل وسائل التغيير السياسي، سواء كانت دستورية ومؤسسية (كالانتخابات والإصلاحات التشريعية)، أو غير مؤسسية (كالثورات والانقلابات والاحتجاجات الشعبية)، ثم شرح أهم المداخل النظرية المفسرة لعملية التغيير السياسي.

المطلب الأول: تعريف التغيير السياسي:

قبل تحليل مفهوم التغيير السياسي تجدر الإشارة إلى أن أغلب النقاشات النظرية والمحاولات الاجتهادية السابقة للتأصيل المفاهيمي، لم تبلغ أهدافها في الوصول إلى توافق اصطلاحي جامع ودقيق في الاستخدام لتعدد المداخل الفكرية والمقاربات النظرية والاختلافات في المنطلقات والأهداف المرجوة من البحث، أو لتدخل الجهات الرسمية وغير الرسمية في توجيه نتائج البحث[1] .

1/ لغويًا:

يعرف لفظ " التغيير" لغويًا في المعجم الوسيط باعتباره "جعل الشيء على غير ما كان عليه"، فالتغيير مصدر يعبر عن صيغة مبالغة مشتق من الفعل "غيّر" الشيء أي جعله خلاف ما كان عليه في السابق، وتغير: تحول وتبدل.

وفي اللغة الإنجليزية يقابل لفظ التغيير اللفظ "change".[2]

2/ اصطلاحًا:

له عدة تعريفات منها:

يعرف في العلوم الاجتماعية على أنه " التحول الملحوظ في المظهر أو المضمون للمستقبل. ويعرف التغيير أيضاً بأنه " انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطورًا.

التغيير في المفهوم الشرعي: هو إنكار وضع مخالف للشرع والسعي إلى تبديله سواء كان هذا الوضع متعلقاً بأمور الدين أو الدنيا .

ويشير مفهوم التغيير السياسي: إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول[3].

---

[1] -عبد اللطيف بوربي، «**المنطلقات الأنطولوجية لمفهوم التغيير السياسي: تحليل ماكرو-سوسيولوجي**»، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، جوان 2017، ص 07.

[2] -محمد نادر جودة، **التغيير السياسي- Political Change**، 2020/08/07، [https://political-encyclopedia.org] (2025/03/12)، ص 7.

[3]- عائشة أحمد حسن، «**التغيير السياسي المعاصر فقه الأولويات**»، مجلة الجامعة، العدد 08، 2016، ص 03.

كما يقصد به عملية انتقال أو تحول في أنماط ممارسة السلطة والعلاقات السياسية داخل المجتمع، تشمل تعديل أو استبدال النظم السياسية أو القواعد والمؤسسات أو النخب الحاكمة، وتحدث نتيجة عوامل داخلية أو خارجية، سلمية أو عنيفة، وتُحدث أثراً في توزيع القوة والموارد وأولويات السياسات العامة.

يُعدّ التغيير السياسي من أبرز مظاهر الحركية داخل المجتمعات، إذ يعكس التحولات التي تطرأ على طبيعة النظام السياسي، وبُناه المؤسسية، وخياراته السياساتية، واستجابته لمطالب الفاعلين الاجتماعيين. ولا يُنظر إلى التغيير السياسي بوصفه مجرد انتقال من حالة إلى أخرى، بل هو عملية معقدة تتداخل فيها عوامل داخلية وخارجية، ذات طابع بنيوي أو ظرفي، وقد تكون سلمية تدريجية أو عنيفة جذرية.

المطلب الثاني: التغيير السياسي والمفاهيم المتقاربة:

1/ التحول الديمقراطي:

التحول الديمقراطي هو الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي. أو هو المرحلة التي تسعى فيها الدول للتحول من مرحلة اللاديمقراطية إلى مرحلة الديمقراطية.

كما يمكن تعريف التحول الديمقراطي بأنه مرحلة انتقالية، تتضمن بدورها مجموعة من المراحل المتميزة، تبدأ بزوال النظم السلطوية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نفسها، وهو عملية تعكس إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني، كما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعنيه من بلورة مراكز عديدة وقبول الجدل السياسي.[1]

وعملية التحول الديمقراطي هي مجموعة من الإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي، وتساهم فيها ثلاث قوى أساسية ذات دوافع مختلفة وهي النظام السياسي والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المنتصر في الصراع[2].

إن الفرق بين التغيير السياسي والتحول الديمقراطي يكمن في النطاق والمضمون والنتائج المتوقعة من كل منهما .فالتغيير السياسي يشير إلى أي تغيير يحدث في النظام السياسي أو في أساليب الحكم أو في النخبة الحاكمة. قد يكون إيجابياً أو سلبياً، ديمقراطياً أو استبدادياً، سلمياً أو عنيفاً.

---

[1] -محمد نصر مهنا، **في النظام الدستوري والسياسي: دراسة تطبيقية**، ط1، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص 442.

[2] - ماجدة عبد الشافي محمد الهادي خالد منصور، **التحول الديمقراطي و أثره على المشاركة الشعبية في الإصلاح الدستوري**: دراسة مقارنة، كلية الحقوق جامعة نهرا، ص 15.

وأمثلة ذلك: انقلاب عسكري يُطيح بحكومة قائمة، احتجاجات شعبية تفرض إصلاحات، تعديل دستوري يوسع صلاحيات الرئيس. أما نتائج التغيير السياسي فهي غير محددة؛ فقد يؤدي إلى ديمقراطية أو إلى شكل جديد من السلطوية.

في حين أن التحول الديمقراطي هو نوع خاص من التغيير السياسي يُقصد به الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، يتطلب إصلاحات مؤسسية، انتخابات حرة ونزيهة، احترام حقوق الإنسان، سيادة القانون، ومشاركة سياسية واسعة. ويفترض أن تنتهي بنظام ديمقراطي مستقر.

كل تحول ديمقراطي هو تغيير سياسي، لكن ليس كل تغيير سياسي هو تحول ديمقراطي.

2/ الإصلاح السياسي:

تعرف موسوعة السياسة الإصلاح Reform بأنه " تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية، دون المساس بأسس النظام".

فالإصلاح السياسي هو عملية تتم داخل النظام القائم، وفق آلياته ودون المساس بأسسه. فهو أشبه بالخطوة الاستباقية التي تباشرها النظم السياسية تجنباً لانفجار الوضع أو حدوث ثورة قد تفرز تغييرا جذريا في بنية نظام الحكم.

وهو يعني كافة الخطوات والإجراءات التي تهدف إلى تقويم، وتعديل، وتطوير جذري إلى الأحسن والأفضل في شكل العلاقات السياسية والاجتماعية في دولة ما، في إطار النظام القائم، واستنادا إلى معايير التدرج.[1]

بينما يشير التغيير السياسي إلى التحولات الجذرية التي تصيب بنية النظام السياسي، سواء من حيث شكل الحكم أو توزيع السلطة أو القواعد الدستورية الناظمة له، وغالبًا ما يتم عبر وسائل غير تقليدية مثل الثورات أو الانقلابات أو الانتفاضات الشعبية، وقد يؤدي إلى تغيير شامل في النخبة الحاكمة والمؤسسات السياسية. فإن الإصلاح السياسي، هو عملية تدريجية تهدف إلى تحسين أداء النظام السياسي القائم دون المساس بأسسه الجوهرية، ويتم عادةً من خلال أدوات قانونية ومؤسسية مثل تعديل التشريعات، وتطوير آليات المشاركة السياسية، وتعزيز الشفافية والمساءلة. وبالتالي، يختلف التغيير عن الإصلاح من حيث العمق، والوسائل، والنتائج؛ فالأول يسعى إلى بناء نظام جديد، بينما يهدف الثاني إلى تحسين النظام القائم.

[1] -محمود علي الخطيب، **الولايات المتحدة وقضية الديمقراطية في الوطن العربي**، د ط، د م ن، د س ن،[www.kotobarabia.com]، ص 9.

3/ الثورة:

يستخدم معظم المفكرين المعاصرين اصطلاح الثورة للدلالة على تغييرات فجائية وجذرية، تتم في الظروف الاجتماعية، والسياسية. أي عندما يتغير حكم قائم والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحب بصورة فجائية وأحيانا عنيفة بحكم آخر.

كما عرفها البعض على أنها حركة شعبية تستند إلى مجموع الشعب أو إلى غالبيته وتعتمد على قوتها لتهدم النظام القائم من جذوره وتبني نظاما جديدًا على أسس جديدة[1].

ويمكن القول بأن الثورة هي حركة جماهيرية شعبية شاملة مستمرة ونوع من أنواع التغيير الجذري العميق الذي يستهدف إحداث تغيرات في بنية المجتمع ككل أو بناء وضع جديد يشمل مختلف النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية وأداة من أدوات التطوير التاريخي يهدف إلى تغيير فلسفة الحكم وليس أشخاص الحكم وعليه فهي هدم للواقع السيئ بخاصية السريعة والمفاجئة.

أما الثورة السياسية: وهي الثورة التي تستهدف تغيير الفئة الحاكمة والنظام السياسي القائم دون ان تكون غايتها إحداث تغير جذري في الأوضاع الاجتماعية أو غيرها كأن يكون نظاماً ملكياً، و تقوم الثورة يقصد إحلال الحكم الجمهوري محله، أو قد يكون الحكم استبداديًا تقوم الثورة بهدها، عبر عنه جمال عبد الناصر حيث قال: أن لكل شعب من شعوب الأرض ثورتان سياسية، واجتماعية، سياسية يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه من يد الطاغية وقد يطلق عليها، الثورة الجزئية وذلك بسبب محدودية الهدف المرسوم لها وصد تغيير الأوضاع السياسية فقط، وسميت أيضًا بالثورة الصغرى. والثورة السياسية تتطلب لنجاحها اتفاق جميع عناصر الأمة وترابطها وتساندها في سبيل الوطن كله، مثال الثورة الفرنسية 1789.[2]

الفرق بين التغيير السياسي والثورة يتعلق بالمدى، والوسائل، والأهداف، والنتائج. فالتغيير السياسي يشير إلى أي تعديل في شكل الحكم أو في السياسات أو في النخبة الحاكمة، قد يكون تدريجياً أو مفاجئاً، سلمياً أو عنيفاً، إصلاحياً أو جذرياً. قد يحدث عبر الانتخابات، التعديلات الدستورية، الانقلابات، الضغوط الشعبية، أو الحوارات السياسية. قد يكون محدودا النطاق (تغيير حكومة أو سياسة) أو واسعاً. لا يشترط أن يغير بنية النظام أو المجتمع بشكل جذري.

أما الثورة فهي تغيير جذري وشامل في بنية النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، غالباً من الأسفل إلى الأعلى، عادة ما تكون مفاجئة، جماهيرية، وذات طابع جذري، غالباً ما تكون من خلال انتفاضات

[1] -ماجدة عبد الشافي محمد الهادي خالد منصور، مرجع سابق، ص 18.

[2] -ابراهيم محمد محمد صادق عامر، **التأصيل العلمي لطبيعة الثورة و أنواعها**، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة بورسعيد، ص 8.

شعبية، عصيان مدني واسع، أو عنف ثوري. نطاقها واسع وعميق، يشمل عادة قلب النظام السياسي وتغيير القيم والهياكل والمؤسسات. تهدف إلى إعادة تشكيل النظام كلياً، وليس فقط تغييره.

المطلب الثالث: وسائل التغيير السياسي :

الفرع الأول: الانتخابات كآلية للتغيير السياسي:

تُعدّ الانتخابات أحد أهم الآليات الديمقراطية التي تُمكّن الشعوب من ممارسة حقها في اختيار ممثليها وتحديد السياسات العامة التي تؤثر في حياتهم. ولا تقتصر أهمية الانتخابات على كونها مجرد إجراء دوري، بل إنها تمثل وسيلة فعالة لتحقيق التغيير السياسي السلمي، خصوصًا في الأنظمة الديمقراطية أو تلك التي تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي.

فمن خلال الانتخابات، يُمكن استبدال الحكومات غير الكفؤة أو غير الشرعية، وإدخال قوى سياسية جديدة تحمل رؤى وبرامج مختلفة. وقد أثبتت التجربة التاريخية أن الانتخابات تُعد أداة مركزية في نقل السلطة، وتعزيز المشاركة السياسية، وتوسيع قاعدة التمثيل الشعبي، مما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

لقد بيّن العديد من الباحثين أن الانتخابات تُمثل مدخلًا حيويًا لتحولات ديمقراطية حقيقية، خصوصًا في البلدان التي تمر بمراحل انتقالية. يرى هنتنغتون أن موجات التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ارتبطت بشكل مباشر بإجراء انتخابات تعددية، مكّنت من إزاحة الأنظمة السلطوية بوسائل سلمية.[1] كما يؤكد داهل أن التعددية والمنافسة السياسية لا تكتسب معناها الكامل إلا في ظل انتخابات حرة ونزيهة تضمن المشاركة الفعالة لجميع المواطنين[2].

تعتمد فاعلية الانتخابات كأداة للتغيير السياسي على عدة شروط، من أبرزها: استقلالية المؤسسات الانتخابية، وحرية الإعلام، وضمان التعددية السياسية، وتوافر قضاء مستقل يفصل في النزاعات الانتخابية. كما أن الوعي السياسي لدى المواطنين، وقدرتهم على اختيار ممثليهم بعيدًا عن الضغوط أو الإكراه، يمثل عنصراً حاسماً في هذا السياق.

في السياق الإفريقي، رغم اعتماد عدد كبير من الدول الإفريقية على الانتخابات كأداة لاختيار الحكام وتحديد شكل السلطة، فإن هذه العملية لا تؤدي بالضرورة إلى التغيير السياسي المنشود أو إلى تعزيز الديمقراطية. ففي كثير من الحالات، تُستخدم الانتخابات كغطاء لاستمرارية الأنظمة الحاكمة وإعادة

1- Huntington,S.P, **The third wave:Democratization in the late twentieth century**, Norman: University of Oklahoma Press, 1991, P 96.

2- hl,R.A,**Polyarchy: Participation and Opposition**, Yale University Press, 1971, P 33.

إنتاج النخب السياسية نفسها، وسط تحديات تتعلق بالشفافية، ونزاهة المؤسسات، والبيئة السياسية والأمنية المحيطة بالعملية الانتخابية.

حيث تشير دراسات مثل دراسة ليندبرغ Lindberg ، إلى أن الانتخابات شكلت رافعة حقيقية لإحداث التغيير السياسي في عدد من الدول، مثل غانا والسنغال، حيث استطاعت قوى المعارضة الوصول إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع، مما ساهم في ترسيخ التداول السلمي للسلطة. وعلى النقيض، فإن إجراء انتخابات في ظل بيئة سياسية غير حرة، أو غياب الضمانات القانونية، جعلها مجرد أداة لإعادة إنتاج النخب الحاكمة في دول إفريقية أخرى.[1]

الفرع الثاني: الاحتجاجات الشعبية كآلية للتغيير السياسي:

الاحتجاجات الشعبية هي شكل من أشكال التعبير الجماعي عن الرفض أو المطالبة بتغيير سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي. وتتخذ هذه الاحتجاجات أشكالًا متعددة مثل المظاهرات، الاعتصامات، والإضرابات، وهي تهدف إلى التأثير في صناع القرار ودفعهم إلى تبني إصلاحات أو الاستجابة لمطالب جماهيرية قد تصل أحيانًا إلى إسقاط النظام القائم.[2] وتعتمد فاعلية هذه الاحتجاجات على عوامل عديدة، من أبرزها حجم المشاركة الشعبية، سلمية الحراك، تنظيمه، واستجابته لتغير السياق السياسي، فضلًا عن موقف الجيش والمؤسسات الأمنية، ومدى التغطية الإعلامية وتأثيرها على الرأي العام.[3] وتوضح تجارب العالم العربي في العقد الأخير أن الاحتجاجات قادرة على إحداث تحولات سياسية كبيرة، كما في تونس عام 2011، والسودان عام 2019، حيث لعبت هذه التحركات دورًا محوريًا في إنهاء عقود من الحكم الاستبدادي، وفتح الباب أمام مراحل انتقالية جديدة.[4]

في إفريقيا، تُمثّل الاحتجاجات الشعبية أحد أبرز أشكال التعبير السياسي، لا سيما في ظل هشاشة المؤسسات السياسية وانتشار أنماط الحكم السلطوي في العديد من دولها. فقد شكّلت هذه الاحتجاجات وسيلة فعالة للتغيير، سواء عبر الضغط من أجل إصلاحات سياسية أو من خلال الإطاحة بأنظمة حاكمة، كما حدث في السودان عام 2019 حين أدت الاحتجاجات الجماهيرية إلى سقوط نظام عمر البشير بعد ثلاثة عقود من الحكم، وفي بوركينافاسو عام 2014 حين أُجبر الرئيس كومباوري على التنحي نتيجة انتفاضة

---

[1]- Lindberg,S.I, **Democracy and elections in Africa**, Johns Hopkins University Press, 2006,P.103

[2]- خالد المعيني، **الاحتجاج السياسي في الوطن العربي: دراسة في الأسباب والمآلات**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، ص 112.

[3]- فاضل الزبيدي، **الحركات الاجتماعية والاحتجاجات الشعبية في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020)، ص 89.

[4]- سعاد عبد الهادي، **الثورات العربية: السياقات والديناميكيات والتحولات**، (عمان: دار جليس الزمان، 2021)، ص 75.

شعبية واسعة.[1] وتتميز الاحتجاجات الإفريقية بارتباطها الوثيق بالقضايا المعيشية مثل البطالة والفقر وفساد النخب الحاكمة، وهو ما يمنحها زخمًا شعبيًا كبيرًا، كما أن الحركات الشبابية ومنظمات المجتمع المدني تلعب دورًا محوريًا في تنظيم هذه التحركات وتوجيهها.[2] وعلى الرغم من أن بعض الاحتجاجات يتم احتواؤها بالقوة، إلا أن العديد منها استطاع إحداث تحول فعلي في موازين القوى السياسية، ما يدل على أن الشارع الإفريقي بات فاعلًا سياسيًا لا يمكن تجاهله[3].

الفرع الثالث: الإصلاحات السياسية والدستورية كآلية للتغيير السياسي:

تُعد الإصلاحات السياسية والدستورية من الأدوات الجوهرية لتحقيق التغيير السياسي السلمي والمُنظم داخل الأنظمة السياسية، خاصة في الدول التي تعاني من أزمات شرعية أو اختلال في التوازن بين السلطات. تتنوع هذه الإصلاحات لتشمل تحديث القوانين الانتخابية، تعزيز استقلال القضاء، توسيع المشاركة السياسية، وضمان الحريات العامة. كما تُشكل التعديلات الدستورية آلية قانونية لتكريس الديمقراطية التشاركية وتفعيل مبدأ الفصل بين السلطات، ما يُمكّن من إعادة توزيع السلطة بشكل عادل.

وتؤكد الأدبيات المقارنة أن الإصلاحات الدستورية غالبًا ما تأتي استجابةً لمطالب شعبية أو ضغط دولي، وقد تكون ناتجة عن تحولات داخلية كتغير موازين القوى بين الفاعلين السياسيين أو ظهور حركات احتجاجية واسعة.[4] كما يُعتبر نجاح الإصلاحات رهينًا بمدى شموليتها وتوافقها مع السياق السياسي والاجتماعي السائد، إضافةً إلى درجة الالتزام السياسي بتنفيذها.[5]

في إفريقيا، شكلت الإصلاحات السياسية والدستورية أداة مركزية لتحقيق التغيير السياسي، حيث سعت العديد من الدول إلى تجاوز أزمات الحكم وسوء الإدارة من خلال مراجعة دساتيرها وأنظمتها القانونية. وأتت هذه الإصلاحات غالبًا استجابة لمطالب داخلية أو خارجية ترمي إلى تعزيز الشرعية، وتكريس مبادئ الديمقراطية، وتوسيع المشاركة السياسية.

وتُظهر الدراسات المقارنة أن فاعلية هذه الإصلاحات في السياق الإفريقي تختلف باختلاف النظم السياسية ومستوى النضج المؤسسي، إذ أن بعض الأنظمة عمدت إلى توظيف الإصلاحات الدستورية

---

[1]- نادية عبد الله، **التحولات السياسية في افريقيا: دراسة في دور الاحتجاجات الشعبية**، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2020)، ص 133.

[2]- محمد بشير، **الحركات الاحتجاجية في افريقيا جنوب الصحراء: من المطالب الاجتماعية الى التغيير السياسي**، (الخرطوم: مركز الدراسات الافريقية، 2019)، ص 91.

[3]- رائد النجار، **الحراك الشعبي وإعادة تشكيل السلطة في إفريقيا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021)، ص 118.

[4]- Huntington, S.P, **The third wave: Democratization in the late twentieth century**, University of Oklahoma Press, 1991, P57.

[5]- Diamond, L. **Developing Democracy: Toward Consolidation**, Baltimore Johns Hopkins University Press, 1999, P 32.

للحفاظ على السلطة، كما في حالات تعديل الدساتير لتمديد فترة الحكم أو إعادة التموقع السياسي، كما هو الحال في عدد من دول إفريقيا الوسطى والغربية، حيث تم تعديل الدساتير لتمكين الرؤساء من البقاء في السلطة لفترات أطول. بينما سعت أنظمة أخرى إلى فتح المجال أمام انتقال ديمقراطي حقيقي، كما في تجربة جنوب إفريقيا بعد نهاية نظام الفصل العنصري.[1]

الفرع الرابع: الانقلابات العسكرية كآلية للتغيير السياسي:

تُعدّ الانقلابات العسكرية من أبرز الوسائل غير الدستورية للتغيير السياسي، حيث تلجأ إليها عناصر من الجيش للسيطرة على الحكم عبر القوة، غالبًا بزعم تصحيح مسار الدولة أو مواجهة الفساد. ويعود انتشار هذه الظاهرة إلى عوامل متعددة، من أبرزها ضعف المؤسسات السياسية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وانعدام التوازن بين السلطات، فضلًا عن هشاشة الشرعية السياسية.[2]

في إفريقيا، تشير الدراسات إلى أن القارة شهدت أعلى معدلات الانقلابات في العالم، ويُعزى ذلك إلى تراكب عوامل داخلية مثل الانقسامات العرقية والفساد، وعوامل خارجية مثل تدخل القوى الكبرى. ورغم تنامي خطاب الديمقراطية، لا تزال بعض الجيوش تُوظَّف كفاعل سياسي رئيسي بدلًا من أن تكون أداة لحماية الدولة.[3]

وتكمن المفارقة في أن بعض الانقلابات يُنظر إليها أحيانًا بوصفها "إنقاذية" تسعى إلى التغيير السياسي، خاصة في حالات الانهيار التام للدولة أو الاستبداد المطلق. إلا أن التجارب التاريخية تُظهر أن معظم هذه الانقلابات تكرّس أنماطًا جديدة من الاستبداد، بدلًا من أن تؤسس لمرحلة ديمقراطية حقيقية.[4]

الفرع الخامس: التدخلات الخارجية ودورها في التغيير السياسي:

يمثّل التدخل الخارجي أحد أكثر الوسائل المثيرة للجدل في إحداث التغيير السياسي في الدول، سواء أكان بشكل مباشر عبر التدخل العسكري، أو غير مباشر عبر العقوبات، والدعم السياسي والاقتصادي لقوى داخلية معارضة. وغالبًا ما يُبرر هذا التدخل بحجج حماية حقوق الإنسان، أو نشر الديمقراطية، أو محاربة الإرهاب، غير أن نتائجه كثيرًا ما تكون معقدة ومزدوجة الأثر.[5]

---

[1]- عبد الكريم بوعافية، «**الدستور والتحول الديمقراطي في افريقيا: دراسة في تجارب ما بعد النزاعات**»، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 04، المجلد 03، 2016، ص 132-133.

[2]- ناصر الفرجاني، **الدولة والسلطة والانقلاب في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 90-91

[3]- محمد حمودة، «**الانقلابات العسكرية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات**»، مجلة الدراسات الافريقية، العدد 02، المجلد 15، 2020، ص 24.

[4]- عادل الجبوري، «**دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية: دراسة حالة**»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 61، ص 54.

[5]- عبد الفتاح ماضي، **التدخل الدولي الديمقراطي في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص 22-25.

كما يُوظَّف التدخل الخارجي أحيانًا من خلال أدوات "القوة الناعمة"، مثل تمويل منظمات المجتمع المدني، أو التأثير عبر الإعلام، أو رعاية حركات احتجاجية. ورغم أن بعض هذه الأشكال قد تساهم في دعم التحول الديمقراطي، فإنها كثيرًا ما تُتهم بإضعاف السيادة الوطنية وإعادة تشكيل المشهد السياسي لخدمة مصالح القوى الكبرى[1].

شهدت إفريقيا عدة تدخلات خارجية مؤثرة أسهمت في تغيير الأنظمة السياسية أو إعادة تشكيل موازين القوى داخل الدولة. ومن أبرز الأمثلة تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا عام 2011، الذي أدى إلى إسقاط نظام معمر القذافي. والتدخل الفرنسي في مالي عام 2013 نموذجًا لتدخل عسكري مباشر بحجة مكافحة الإرهاب.

كذلك، شكّل دعم بعض القوى الغربية للمعارضة المسلحة في السودان خلال فترة النزاع في دارفور نوعًا من التدخل غير المباشر، ساهم في الضغط على الحكومة المركزية، لكنه أيضًا أدى إلى تعقيد مسارات الحل السياسي.[2] أما في إفريقيا الوسطى، فقد أدّى التدخل الفرنسي المتكرر، بدعوى حماية المدنيين أو استعادة الأمن، إلى إعادة ترتيب السلطة، ولكن من دون معالجة الجذور السياسية للصراع[3].

المطلب الرابع: التغيير السياسي في ضوء المدارس النظرية

يُعد مفهوم التغيير السياسي من المفاهيم المركزية في حقل العلوم السياسية، وقد تنوعت المقاربات النظرية في تفسيره تبعًا لاختلاف منطلقاتها المعرفية والإبستيمولوجية. وفيما يلي عرض لأبرز هذه المقاربات:

1- المدرسة الليبرالية (التعددية):

تتناول المدرسة الليبرالية التغيير السياسي كعملية سلمية تدريجية ناتجة عن التفاعلات بين الفاعلين السياسيين داخل النظام الديمقراطي، حيث تلعب المؤسسات، الرأي العام، والمجتمع المدني أدوارًا محورية في تحقيق التغيير من خلال آليات قانونية كالانتخابات والتشريع والإصلاح المؤسسي.

يرى روبرت دال Robert Dahl أن التغيير في النظم الديمقراطية ينتج عن تعددية المصالح ووجود مؤسسات تضمن حرية التنافس بينها، ما يؤدي إلى ديناميكية مستمرة في بنية النظام السياسي.[4]

---

[1]- شفيق شقير، «**القوة الناعمة والتغيير السياسي في الوطن العربي**»، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، 2015، ص 67.

[2]- مصطفى الزين، «**التدخل الدولي في أزمة دارفور: الابعاد السياسة والإنسانية**»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 45، 2015، ص 71.

[3]- عبد الله موسى، **افريقيا الوسطى بين التدخل الفرنسي والأزمات الداخلية**، (الخرطوم: دار المدار،2016)، ص 64

[4]- Dahl, R.A. **Polyarchy: Participation and Opposition**, Yale University Press,1971.P 63.

2- المدرسة الماركسية:

تُفسر المدرسة الماركسية التغيير السياسي باعتباره نتاجاً للصراع الطبقي، وترى أن النظام السياسي هو انعكاس للبنية الاقتصادية، وأن تغييره لا يتم إلا عبر ثورة جذرية تطيح بالبنية الفوقية للدولة البرجوازية، وتُقيم نظاماً يخدم مصالح الطبقة العاملة.

يذهب كارل ماركس إلى أن "تاريخ كل المجتمعات حتى يومنا هذا هو تاريخ صراعات طبقية"، وأن التغيير السياسي الحقيقي لا يتحقق إلا عبر ثورة تُنهي سيطرة الطبقة الحاكمة.[1]

3-المدرسة البنيوية (الهيكلية):

ترى البنيوية أن التغيير السياسي مرتبط بالهياكل العميقة في المجتمع، مثل البنية الاقتصادية، الثقافية، والديموغرافية، وليس فقط بسلوك الأفراد أو النخب. فحين تتغير هذه البُنى، فإن النظام السياسي يتعرض لتغيير جوهري.

وفقًا لـ ألبيرتو ميلوكسي، فإن البُنى الاجتماعية تُقيد أفعال الفاعلين السياسيين وتُحدد نطاق إمكانيات التغيير.[2]

4- مدرسة الخيار العقلاني:(Rational Choice)

تفترض هذه المدرسة أن الفاعلين السياسيين يتصرفون وفق حسابات عقلانية لتعظيم مكاسبهم وتقليل خسائرهم. التغيير السياسي هنا يحدث عندما تتغير الحوافز أو تكاليف الخيارات، فيدفع ذلك النخب أو الجماعات لتغيير سلوكها السياسي.

وفقاً لجيمس بوكانان، فإن المؤسسات السياسية يجب تحليلها باعتبارها ناتجاً لاختيارات عقلانية من قِبل فاعلين يلاحقون مصالحهم الذاتية.[3]

5-نظرية التحديث:(Modernization Theory)

ترتبط نظرية التحديث بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية العميقة، مثل التصنيع، التحضر، والتعليم، حيث تؤدي هذه التحولات إلى تغيير في الثقافة السياسية والهيكل المؤسسي، وتُمهّد الطريق أمام التحول الديمقراطي.

1- Marx, K., & Engels, F. (1848). The Communist Manifesto. P 123.

2- Melucci, A, **Challenging Codes: Collective Action in the Information Age**, Cambridge University Press,1996, P 4

3- Buchanan, J.M & Tellok, G. **The Calculus of Consent: Logical Foundations of Constitutional Democracy**, University of Michigan Press, 1962, P 183.

يؤكد سيمور مارتن ليبست أن "التنمية الاقتصادية تُعد شرطاً ضرورياً – وإن لم يكن كافياً – للديمقراطية"، مشيراً إلى وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والديمقراطية.[1]

يُظهر هذا التنوع النظري أن التغيير السياسي ليس ظاهرة أحادية التفسير، بل هو نتاج لتفاعل معقد بين الهياكل، الفاعلين، والأفكار، وتختلف كيفية قراءته تبعًا للإطار النظري المعتمد.

[1]- Lipset, S.M, **Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Ligitimacy**, American Political Science Review, 1959, P.P 69-105.

المبحث الثاني: مفهوم الانقلاب العسكري:

شهد العالم في العصر الحديث العديد من المحاولات الانقلابية، لتغيير نظم الحكم في كثير من بلدان العالم، منها ما صادفه النجاح، ومنها ما باء بالفشل.

جرت معظم هذه المحاولات بصورة كبيرة في قارتي أفريقيا وأمريكا الجنوبية، وفي قارة آسيا بصورة أقل، وقاد أغلبها عسكريون طامحون إلى السلطة، فلجأوا إلى الانقلابات لتقويض النظم القائمة، سواء كانت مدنية أو عسكرية.

المطلب الأول: تعريف الانقلاب العسكري:

الانقلاب العسكري هو عمل مفاجئ وعنيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات من داخل الدولة تنتمي ومعظم الأحيان إلى الجيش ضد السلطة الشرعية فتقلبها وتستولي على الحكم وذلك وفق خطة موضوعة مسبقا.

يعرفه "رابابورت" بأنه" حركة مفاجئة خادعة عنيفة وغير شرعية تحتاج لمهارة عالية من جانب القائمين بها من العسكريين هدفها تغيير الحكومة".[1]

ويعرف فاينر الانقلاب بأنه الإحلال القسري، والجبري للمدنيين شاغلي السلطة بعناصر أخرى من القوات المسلحة، والانقلاب العسكري يأتي من داخل النظام، وغالبا من قطاع البيروقراطية الأعلى تنظيما. أي القوات المسلحة وينهي غالبا بتغيير الحاكم مع الحفاظ على النظام وربما يكون هدفه الحفاظ على النظام أصلا.

المطلب الثاني: الانقلاب العسكري والمفاهيم المتقاربة (الظاهرة العسكرية):

العسكري تاريا أو الظاهرة العسكرية Miltarism تعني تدخل العسكريين بشكل أو بآخر في الشؤون السياسية و"هي نزعة واتجاه يهدفان إلى هيمنة المؤسسة العسكرية على الدولة وفرض نظامها الصارم على الحياة المدنية وتقوى هذه النزعة عندما تعجز المؤسسات الدستورية والهيئات السياسية عن مواجهة التحديات المطروحة".[2] ويعتبر كل من "Wogu. A.ibietank" ووغو وايبنتاك" أن الظاهرة العسكرية هي نتاج تدخل عسكري طويل راسخ في الحياة السياسية، ومن أبرز مظاهر هذه الظاهرة، هي أن القوة والترهيب تحل محل الإجراءات المدنية المتعارف عليها كالحرارة والتفاوض، تبادل الآراء ولعل هذا المفهوم ينطبق كثيرا مع حالة العديد من الدول الإفريقية والعربية التي استمرت فيها الظاهرة العسكرية سنوات طويلة وذلك من خلال الدور التاريخي الذي لعبه العسكريون في تحقيق استقلال هذه الدول ومن ثمة السيطرة على مقاييس الحكم في مرحلة ما بعد الاستقلال.

---

[1]- فتحي سيد فرج، **الحكومات العسكرية في العالم العربي**، الحوار المتمدن، العدد 2625، 2008/04/23. ص **12**.

[2]- عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة**، (بيروت: الموسوعة العربية للدراسات والنشر، الجزء الرابع)، ص 108.

أما "لين هيبرج "Lene Heiberg" فقد حدد مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها الحكم بوجود الظاهرة العسكرية والتي أجملها في النقاط التالية: تخصيص الجزء الأكبر لميزانية الدولة للإنفاق العسكري الاستخدام المكثف للرموز والشخصيات العسكرية في الخطاب السياسي، استخدام مزيد من القوات العسكرية لضمان الأمن الداخلي من أجل حماية البلاد ومصالحها في الخارج، اضطهاد المعارضة، حل المشاكل والأزمات السياسية من اختصاص المؤسسة العسكرية، السيطرة الفعلية على المدنيين من قبل العسكريين من خلال ما سبق، يمكن القول ان هناك اهتماما كبير التحديد المعني الاصطلاحي لهذه الظاهرة، حيث اتفق المفكرون في تعريفهم لهذا المصطلح بأنه مرتبط بتدخل العسكريين في الحياة السياسية، لكنهم اختلفوا في تغييرهم في الطريقة والإجراءات التي تحكم من خلالها بوجود الظاهرة العسكرية من عدمها، وقد حاولنا من جهتنا تحديد تعريف إجرائي لهذا المصطلح وقد توصلنا إليه في دراستنا، حيث اعتبرنا أن الظاهرة العسكرية هي ذلك التحول الذي يحدث على مستوى الأدوار التقليدية للمؤسسة العسكرية من الدفاع عن الوطن وحماية أراضيه وأجوائه ومياهه الإقليمية إلى مؤسسة متدخلة في الشؤون السياسية، سواء بطريقة مباشرة من خلال تولي أفرادها الحكم أو عن طريق مجموعة من المدنيين يحكموا بالنيابة عنهم[1].

إن الصور المختلفة لتدخل العسكر، حسب س.ي. فاينر، يمكن أن تمثل مقياساً، يشمل ثلاثا من النظم العسكرية، يتم تصنيفها حسب قوة سيطرة العسكر على صنع القرار السياسي ومدى العلنية التي تمارس بها السيطرة.

- النوع الأول، ويشمل نظم مدنية تعتمد في بقائها واستمرارها على مساندة القوات المسلحة لها كمصدر للتأييد السياسي ومن أمثلة هذا النوع نذكر المغرب والأردن ويطلق عليها فاينر " Military Supportive Regimes ".

- النوع الثاني، ويشمل نظم مدنية أيضاً، ولكن قواتها المسلحة ذات نزعة انقلابية بمعنى أنها مستعدة للتدخل والإطاحة بالنظام المدني إذا اقتضت مصالحها ذلك خاصة وأن لها تجارب سابقة في التدخل، وكمثال على ذلك الجزائر، ويطلق فاينر على هذا النوع اسم " Intermittently Indirect Military Regimes".

- النوع الثالث، يشمل تلك النظم المدنية التي وصلت إلى السلطة بفضل القوة العسكرية التي تساندها وتؤيدها، ويطلق عليها فاينر اسم " Indirect Military Regimes ".

[1]- مجلس العلوم القانونية والسياسية، العدد 09، المجلد 09، ديسمبر 2018، ص 452-467.

- النوع الرابع، ويشمل الحكومات العسكرية الخالصة التي تقوم نتيجة استيلاء العسكريين على السلطة من خلال عمل عسكري انقلابي، وسيطرتهم على عملية صنع القرار الحكومي، ومن أمثلتها سوريا من عام (1949 - 1954) والسودان من عام (1958 - 1964) ويطلق عليها فاينر " Proper Military Regimes " .[1]

المطلب الثالث: أنواع الانقلابات العسكرية:

الانقلابات العسكرية تُعدّ من الظواهر السياسية المعقدة التي شهدتها العديد من الدول، خصوصًا في العالم النامي. وتتعدد أنواع الانقلابات العسكرية بناءً على معايير مختلفة مثل دوافعها، وأساليب تنفيذها، وطبيعة الفاعلين فيها، ونتائجها.

يشير نونيهال سينج في كتابه الاستيلاء على السلطة: المنطق الاستراتيجي للانقلابات العسكرية Seizing Power : The strategic logic of military coups. إلى مدى أهمية فهم الانقلابات لأن "محاولات الانقلاب هي الآلية الأساسية لمعظم تغيير النظام والإطاحة غير النظامية بالقيادة حول العالم ". ويحدد سينج ثلاثة أنواع متميزة من ديناميكيات الانقلاب ولكل منها احتمال مختلف للنجاح، استنادا إلى المكان الذي وقع كل انقلاب داخل المنظمة انقلاب يقوم به كبار الضباط العسكريين وانقلاب يقوم به الرتب الوسطى وانقلاب هي أقرب للتمرد على مستوى الجنود منخفضي المستوى[2].

كما يمكن التفريق بين أنواع الانقلابات فيما يلي:

1/ الانقلاب الحارس: في هذا النوع من الانقلاب يتدخل الجيش بغية إنقاذ الدولة، وذلك في ظل وجود وانتشار الرشوة والمحسوبية وعدم الفاعلية، إذ يرى أنه من واجبه استبدال النخبة السياسية الحاكمة، ومثال ذلك ما حدث في مصر، وهنا نتذكر المقولة التي قالها الرئيسي المصري الراحل جمال عبد الناصر بخصوص هذا الانقلاب في كتابه فلسفة الثورة: كنا نشعر شعورا يمتد لأعماق وجودنا بأن هذا الواجب واجبنا، وإننا نكون إذا لم نقم به قد تخلينا عن أمانة مقدسة أنيط بنا حملها.

2/ الانقلاب الاعتراضي: ويكون هذا الانقلاب نتيجة تغيرات اقتصادية واجتماعية تهدد مصالح العسكريين وحلفائهم، لذلك فالعسكر يتدخل لمنع صعود مجموعات جديدة تأخذ الدولة في اتجاه معاد لمصالح العسكر وحلفائهم.

3/ الانقلاب المفاجئ: هو مناورة سريعة وخاطفة يقوم بها الجيش ضد سلطة تقليدية أو شمولية من أجل إحداث تغيرات في المجتمع إن لديها آثار كبيرة وبعيدة الأثر على الدولة ومثال ذلك انقلاب ليبيا.

---

[1]- كمال شطاب، لبنى بهولي، «**الاثنية والانقلابات العسكرية في افريقيا جنوب الصحراء**»، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، المجلد 06، ديسمبر 2021، ص 3021.

[2]- لبنى بهولي، **الانقلابات العسكرية في إفريقيا وتداعياتها على أمن الدول**، ملتقى: إعادة بناء العمق الافريقي في السياسة الخارجية الجزائرية، (جامعة محمد بوضياف المسيلة، 10 أكتوبر 2023)، ص 3.

كما قسم بعض الباحثين الانقلابات العسكرية كما يلي:

1/ الانقلاب الكلاسيكي(Classic Coup) :

يُنفذه كبار الضباط العسكريين بهدف السيطرة على السلطة، غالبًا دون مشاركة شعبية .من خصائصه أنه سريع، يستخدم القوة العسكرية للاستيلاء على المؤسسات الحيوية[1].

مثال: انقلاب تشيلي عام 1973 بقيادة بينوشيه.

انقلاب نيجيريا 1983: قاده الجنرال محمد بخاري ضد الحكومة المدنية المنتخبة بقيادة الرئيس شيخو شاجاري، بسبب اتهامات بالفساد وسوء الإدارة.

2/ الانقلاب الإصلاحي(Reform Coup) :

يسعى قادة الانقلاب إلى "إصلاح" النظام السياسي أو الاقتصادي، وغالبًا ما يقدمون أنفسهم كمنقذين. يحمل خطابًا سياسيًا وأيديولوجيًا، أحيانًا مدعومًا من مثقفين أو نخب[2].

مثال: انقلاب 1952 في مصر بقيادة الضباط الأحرار.

انقلاب مالي 2020: قاده ضباط صغار ومتوسطي الرتب على رأسهم العقيد عاصمي غويتا، ورفعوا شعار "إنقاذ مالي من الفساد وانعدام الأمن."

3/ الانقلاب الذاتي(Self-Coup)

يحدث عندما يقوم رئيس منتخب ديمقراطيًا بحل البرلمان أو تعليق الدستور بمساعدة الجيش للبقاء في السلطة. يستخدم مؤسسات الدولة للانقلاب على الديمقراطية[3].

مثال: انقلاب فوجيموري في بيرو عام 1992.

تشاد 2021: بعد مقتل الرئيس إدريس ديبي، تولى نجله محمد إدريس ديبي السلطة بدعم من الجيش، في خرق للدستور، ما اعتبره كثيرون انقلابًا ذاتيًا بغطاء مؤسسي.

4/ الانقلاب القائم على وحدات صغرى (Junior Officers Coup) :

يقوده ضباط صغار أو متوسطي الرتب، أحيانًا دون دعم من كبار القادة. هو أقل تنظيمًا، قد يفتقر إلى التخطيط الاستراتيجي. [4]

---

[1]- Huntington, S.P, **Political Order in Changing Societies**, Yale University Press.1968

[2]- Decalo, S, **Coups and Army Rule in Africa**. Yale University Press

[3]- Linz.J. J & Stepan. A ,**Problems of Democratic Transition and Consolidation**, Johns Hopkins University Press.1996.

[4]- McGrowan, P.J. «**African Military Coups d'Etat,** 1956-2001: **Frequency, Trends and Distribution»,** Journal of Modern African Studies,41(3), 339-370, 2003.

مثال: بوركينا فاسو 1983: قاده الكابتن توماس سانكارا، الذي كان في الثلاثين من عمره، مدعومًا بضباط شبان، في محاولة لتغيير النظام جذريًا سياسيًا واقتصاديًا.

5/ الانقلاب المدعوم خارجيًا(Foreign-Backed Coup) :

يحصل بدعم مباشر أو غير مباشر من قوة خارجية لأسباب استراتيجية أو اقتصادية. قد يُستخدم فيه الدعم الاستخباراتي أو التمويل أو التدريب[1].

مثال: انقلاب إيران 1953 (عملية أجاكس) بدعم من الاستخبارات الأمريكية والبريطانية.

الكونغو (زائير) 1965: بدعم غير مباشر من الولايات المتحدة وبلجيكا، استولى موبوتو سيسي سيكو على الحكم في انقلاب أطاح بحكومة تشومبي ثم كازافوبو، بحجة الاستقرار ومحاربة الشيوعية.

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لتدخل الجيش في السياسة (مدخل العلاقات المدنية العسكرية):

تشير العلاقات المدنية-العسكرية حسب Adedeji Ebo إلى شبكة العلاقات بين الجيش والمجتمع الذي يعمل فيه، والذي هو بالضرورة جزء منه. وتشمل هذه العلاقات دور المؤسسة العسكرية في الحياة العامة بصورها المختلفة، خاصة ما تعلق منها بالدور الذي تلعبه القوات المسلحة في علاقتها بالدولة.[2]

وأكد هنتنغتون على أن العلاقات المدنية العسكرية تعني ببساطة العلاقة بين القوات المسلحة والتنظيمات المدنية عموما، الأمر الذي يعني وجود تعارض بين العسكريين والمدنين كجماعتين منظمتين ذات مصالح متنافسة.[3]

وتهدف النظريات المفسّرة للعلاقات المدنية-العسكرية إلى فهم طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية (المدنية)، وتفسير أنماط تدخل الجيش في السياسة أو خضوعه للسلطة المدنية. فيما يلي أبرز هذه النظريات:

1- نظرية الاحتراف العسكري والرقابة المدنية الموضوعية لـ Samuel P. Huntington

يُعد صموئيل هنتنغتون (Samuel P. Huntington) من أبرز المنظّرين في مجال العلاقات المدنية العسكرية، وقد قدم تحليلاً مفصليًا لهذا الموضوع في كتابه الكلاسيكي "الجندي والدولة: نظرية عن العلاقات المدنية العسكرية "The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military" إذ وضع إطارًا تحليليًا لفهم العلاقة المثلى بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية.

---

[1]- Kinzer, S, **All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror**, Wiley, 2003.

[2]- غربي بومدين، «**العلاقات المدنية العسكرية وتحديات السيطرة المدنية في مصر**»، الحوار المتوسطي، العدد 02، المجلد 10، جوان 2019، ص 26.

[3]- خصروف محسن، مرجع سابق.

طرح هنتنغتون نموذجًا نظريًا يرتكز على مفهومي "الاحتراف العسكري" و"الرقابة المدنية الموضوعية" وبوصفهما أساسين لضمان توازن صحي ومستقر بين المدنيين والعسكريين في الدولة الحديثة.

أولًا: الاحتراف العسكري:

يرى هنتنغتون أن المؤسسة العسكرية، شأنها شأن باقي المؤسسات في الدولة الحديثة، يجب أن تخضع لمبدأ التخصص والاحتراف. ويعرّف الاحتراف العسكري بثلاث خصائص رئيسة:

- الخبرة: أي امتلاك معرفة مهنية خاصة ومتميزة.
- المسؤولية: الالتزام بأداء واجب الدفاع عن الدولة.
- الانضباط: خضوع الفرد العسكري لتراتبية تنظيمية صارمة[1].

ويؤكد هنتنغتون أن الجيش كلما ازداد احترافًا، كلما تضاءلت رغبته وقدرته على التدخل في السياسة، وبذلك يتحقق نوع من الفصل بين المهام العسكرية والمجال السياسي.

ثانيًا: الرقابة المدنية الموضوعية مقابل الذاتية

يميز هنتنغتون بين نوعين من الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية:

1. **الرقابة الذاتية (Subjective Civilian Control) :**

وهي محاولة إخضاع الجيش من خلال تسييسه أو دمجه ضمن أطر حزبية أو إيديولوجية معينة، ما يؤدي إلى إضعاف احترافه واستقلاله المهني. هذه الرقابة تؤدي إلى انخراط العسكريين في الحياة السياسية، ما يهدد استقرار النظام السياسي.

2. **الرقابة الموضوعية (Objective Civilian Control) :**

تعني منح المؤسسة العسكرية استقلالية مهنية كاملة، مع إخضاعها في الوقت نفسه للقيادة المدنية المنتخبة. في هذا النموذج، لا يُنظر إلى الجيش كعدو محتمل للديمقراطية، بل كشريك مهني يعمل تحت توجيه سياسي مشروع[2].

يشكل تصور هنتنغتون للعلاقات المدنية-العسكرية مرجعًا رئيسًا في فهم العلاقة بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء. وقد أسهم نموذجه في بلورة إطار نظري يُستخدم حتى اليوم في تحليل أسباب الانقلابات العسكرية، وآليات منع عسكرة السياسة، وتقييم أداء الجيوش في الدول الانتقالية. ورغم أن بعض الانتقادات وُجهت لنموذجه بوصفه متأثرًا

[1]- Huntington, Samuel, P. **The Soldier and the State: the Thery nd Politics of Civil-Miltary Relations**. Harvard University,1957 Press, P.8-10.

[2]- Huntington, Samuel.P.IBID.1957, P.83-85.

بالنموذج الأميركي، فإن قيمته التحليلية لا تزال قائمة، لا سيما في الدول التي تسعى إلى بناء مؤسسات مدنية مستقرة.

2- نموذج الاندماج الوظيفي Functional Convergence لـ Morris Janowitz

موريس جانويتز (Morris Janowitz) هو أحد أبرز منظري العلاقات المدنية العسكرية في القرن العشرين، ويعد مؤلفه (The Professional Soldier, 1960) "من أهم المساهمات في هذا الحقل. يُعرف تفسيره بأنه يُقدّم نموذجًا مغايرًا لنموذج صموئيل هنتنغتون، حيث يتبنى مقاربة "الاندماج المدني العسكري"، على عكس مقاربة "الانفصال المهني" عند هنتنغتون. مسلطًا الضوء على تعقيدات العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني في ظل تطور الدولة الحديثة.

انتقد جانويتز نموذج الانفصال المهني(Objective Civilian Control) "، الذي قدّمه صموئيل هنتنغتون في كتابه "الجندي والدولة" (1957)،وأكد فيه على ضرورة الحفاظ على استقلالية المؤسسة العسكرية من أجل ضمان طابعها المهني ومنع تسييسها. ورأى أنه يتجاهل التحولات البنيوية في المجتمع الحديث، ولا يعكس طبيعة العلاقة المتغيرة بين الجيش والمجتمع.

وطور جانويتز بدلًا عنه مفهوم "الاندماج المدني-العسكري"، وبيّن كيف أن التداخل المتزايد بين المجالين المدني والعسكري يعكس تحوّلات اجتماعية وسياسية عميقة.

يرى جانويتز أن العلاقة بين الجيش والمجتمع يجب أن تقوم على "الاندماج الوظيفي Functional Convergence"، حيث تتداخل القيم المدنية والعسكرية تدريجيًا. وبحسب جانويتز، فإن التحولات في طبيعة الحروب، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، أدت إلى ضرورة مشاركة الجيش في مهام غير قتالية مثل الإغاثة الإنسانية، إدارة الكوارث، ودعم التنمية، مما يتطلب من العسكريين تبنّي قيم مدنية والتفاعل مع المؤسسات الديمقراطية.

كما لاحظ جانويتز أن الجيوش الحديثة أصبحت تعتمد على قوى بشرية متعلمة ومنخرطة في المجتمع المدني، مما يجعل الفصل الصارم بين المدني والعسكري أمرًا غير واقعي. وقد أشار إلى أن "الجندي المحترف في المجتمع الحديث هو مواطن قبل أن يكون مقاتلًا.

يقترح جانويتز أن تعزيز الثقافة المدنية داخل المؤسسة العسكرية، وزيادة الشفافية والمساءلة الديمقراطية، يمكن أن يحد من مخاطر الانقلابات أو عسكرة السياسة. وبذلك، فإن اندماج القيم المدنية في الثقافة العسكرية هو وسيلة لضمان السيطرة المدنية على الجيش بطريقة مرنة ومستدامة[1].

[1]- Janovitz, M. **The Professional Soldier: A. Social and Portrait Free**, Press, 1960, P.418.

3- نظرية التو افق (Concordance Theory) :

تُعد نظرية التوافق(Concordance Theory) ، التي طورتها الباحثة الأمريكية ريبيكا شيف Rebecca Schiff، أحد الإسهامات الحديثة في دراسات العلاقات المدنية-العسكرية، وقد جاءت كرد نقدي على النظرية الكلاسيكية التي قدّمها صامويل هنتنغتون في كتابه "الجندي والدولة" (1957). ففي حين دعا هنتنغتون إلى الفصل الموضوعي الصارم بين السلطة السياسية المدنية والمؤسسة العسكرية لضمان حياد الجيش واستقراره، ترى شيف أن مثل هذا الفصل ليس كافيًا لتحقيق الاستقرار الديمقراطي، لا سيما في السياقات غير الغربية.

خلافًا لهنتنغتون الذي دعا إلى فصل واضح بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية (النموذج الموضوعي للرقابة المدنية)، ترى شيف أن الاستقرار المدني-العسكري لا يعتمد على الفصل، بل على وجود توافق بين ثلاثة أطراف رئيسية: الجيش/ الطبقة السياسية/ المجتمع (بما في ذلك الثقافة السائدة والمؤسسات الاجتماعية).

إذا وُجد توافق (Concordance) بين هذه الأطراف الثلاثة حول أربعة مجالات رئيسية، فإن احتمال التدخل العسكري في السياسة سيكون منخفضًا.

وفقًا لشيف، يجب أن يكون هناك اتفاق ضمني أو صريح بين الأطراف الثلاثة حول:

1. التجنيد :(Recruitment) من ينضم إلى الجيش؟ ما طبيعة تكوينه الطبقي والإثني؟
2. الأسلوب السياسي للجيش :(Military Style) ما مظهر الجيش؟ ما قيمه وسلوكياته؟
3. المؤسسات العسكرية :(Military Institutions) ما دور الجيش ومكانته في النظام السياسي؟
4. مكان الجيش في المجتمع :(Military's Place in Society) ما طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني؟ وهل ثمة قبول اجتماعي لدور الجيش؟[1]

ترى شيف أن وجود تفاهم ضمني أو صريح بين هذه الأطراف الثلاثة حول تلك المجالات الأربعة يقلّل من احتمالات تدخل الجيش في السياسة أو وقوع انقلابات عسكرية. وتُعد هذه النظرية أكثر قدرة على تفسير استقرار بعض الأنظمة السياسية خارج السياق الغربي، لا سيما في أمريكا اللاتينية وآسيا، حيث لا يكون الفصل الصارم ممكنًا أو فعالًا دائمًا.

4- نظرية اقتسام السلطة بين المدنيين والعسكريين Theory of civil-military power sharing:

دوغلاس بلاند (Douglas Bland) هو أستاذ كندي مختص في الدراسات العسكرية والأمنية، وله إسهامات مهمة في فهم العلاقة المدنية-العسكرية، وخصوصًا في المجتمعات الديمقراطية والانتقالية. من

[1]- Shiff. R, **Civil Military Relations Reconsidered : A theory of concordance**, armed forces and society, 1995, 22 (1), P 7-24.

بين أفكاره الرئيسية تأتي "نظرية اقتسام السلطة بين المدنيين والعسكريين (Theory of Civil-Military Power Sharing)"، التي حاول من خلالها تفسير كيف تُدار العلاقة بين المؤسستين في الدول الحديثة.

تبرز نظرية دوغلاس بلاند حول "تقاسم السلطة (Power Sharing) "بوصفها إطارًا تفسيريًا بديلاً لنماذج السيطرة المدنية الكاملة عند تحليل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنخب السياسية في إفريقيا. يفترض بلاند أن العلاقة بين المدنيين والعسكريين لا تُفهم من خلال منطق الهيمنة، بل من خلال "تفاوض مستمر" بين فاعلين يسعون لحماية مصالحهم المؤسسية عبر ما يسميه "التسوية المدنية-العسكرية[1] . (Civil-Military Bargain) وفي السياقات الإفريقية، حيث تعاني الأنظمة السياسية من ضعف المؤسسية واستمرار النفوذ السياسي للعسكر، تتيح هذه النظرية فهماً أعمق لديناميكيات التنافس على السلطة، لا سيما في الدول التي فشلت في ترسيخ حدود واضحة بين الوظيفة العسكرية والعمل السياسي.

ويرى بلاند أن المدنيين والعسكريين يتشاركون السيطرة على الشؤون العسكرية والأمنية من خلال توازن مرن ومتغير يتأثر بالسياق السياسي، والموارد المتاحة، وبنية المؤسسات[2] . هذه الفرضية تساعد في تفسير لماذا تبقى بعض الجيوش الإفريقية فاعلًا سياسيًا رغم محاولات الديمقرطة الشكلية، إذ إن غياب "توازن تفاوضي" مستقر بين الطرفين يؤدي إلى هشاشة النظام السياسي ويفتح الباب أمام تدخلات عسكرية مباشرة كوسيلة لإعادة تشكيل موازين القوة .[3]

ويمكن تلخيص أهم العناصر التي تقوم عليها العلاقة بين المدنيين والعسكريين فيما يلي:

1. **تقاسم السيطرة :(Shared Control)** :

يرى بلاند أن السيطرة على الشؤون العسكرية ليست محصورة في يد المدنيين فقط، بل هي نتيجة عملية تفاوض مستمرة بين الطرفين، تُحدَّد وفقًا لموازين القوى السياسية والاجتماعية والمؤسسية.

2. **الفاعلون الأساسيون:(Primary Actors)**

- القادة المدنيون المنتخبون (السياسيون).

- القادة العسكريون (الضباط رفيعو المستوى). كل منهما يسعى إلى توسيع نفوذه في مجالات مثل ميزانية الدفاع، تعيين القيادات، السياسات الأمنية.

---

[1]- Bland, D.L, **A Unified Theory Of Civil-Military Relations, armed forces and society**, 126 (1), 1999, P 7-26.

[2]- Bland, D.L, **Patterns In Liberal Democratique Civili Military Relations, armed forces and society**, 27 (4), 2001, P 525-540.

[3]- Bland, D.L, **Military Institutions And Civilian Government: Theory Of Civil-Military Relations and the consequences of power sharing in civil-military relations in democracies and authoritarian states**, 2005, P 45-63.

3. التفاوض المؤسسي:

العلاقة بين الطرفين تحكمها تفاعلات مؤسسية، وليس فقط المبادئ الدستورية. هذا يعني أن القوة الفعلية تُمارس من خلال المؤسسات التي تُحدِّد قواعد اللعبة.

4. توزيع الموارد والمسؤوليات:

يركّز بلاند على أن توزيع الموارد (كالميزانيات) والمسؤوليات (مثل رسم السياسات أو إدارة الأزمات) يُستخدم كأداة للتأثير المتبادل[1].

[1]- Bland, D.L, IBID, (1999) P 7-26.

الفصل الثاني:

الانقلابات العسكرية في افريقيا

تمهيد

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض تطور ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا من منظور تاريخي وتحليلي، مع التركيز على العوامل البنيوية والسياسية التي أسهمت في استمرارها، وتقييم آثارها على مسار بناء الدولة والحكم في القارة.

وعلى هذا الأساس ينقسم هذا الفصل إلى مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: كرونولوجيا الانقلابات العسكرية في إفريقيا.

المبحث الثاني: أسباب الانقلابات العسكرية في إفريقيا.

المبحث الثالث: الانقلابات العسكرية والتغيير السياسي في إفريقيا

المبحث الأول: كرونولوجيا الانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية.

شهدت القارة الإفريقية، منذ حصول معظم دولها على الاستقلال، موجات متكررة من الانقلابات العسكرية، جعلت منها إحدى أكثر مناطق العالم تعرضًا للتدخلات السياسية من قبل الجيوش. وقد ارتبطت هذه الانقلابات غالبًا بإخفاقات في بناء مؤسسات ديمقراطية مستقرة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وغياب الحكم الرشيد، فضلاً عن الإرث الاستعماري الذي أسهم في إضعاف الدولة الوطنية الوليدة.

تؤكد الدراسات المسحية، أن إفريقيا شهدت منذ عام 1952 وحتى 1991 سبعين انقلابا عسكرياً ناجحا، وبلغ عدد التغيرات العنيفة في القيادة السياسية الإفريقية منذ الاستقلال وحتى جوان 1992 نحو ثمانين حالة، كما فقد 25 من رؤساء الدول والحكومات الإفريقية حياتهم بسبب النزاعات السياسية منذ فترة الستينات.

وقد أكدت البيانات التي قام بجمعها الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن عن 33 دولة إفريقية جنوب الصحراء أن عشرين دولة إفريقية شهدت أكثر من انقلاب واحد خلال تلك الفترة، وقد وصل عدد الانقلابات في بعض الدول إلى خمسة أو ستة كما هو الحال بالنسبة لـ بينين ونيجيريا وبوركينافاسو وغانا وأوغندا، كما أن هناك اثنتي عشرة دولة شهدت انقلابا عسكريا واحدا فقط.وأن هناك خمس دول انتهت زعامة أول قائد لها بعد الاستقلال عن طريق الوفاة في السلطة، وأن هناك دولتين فقط انتهت زعامة القائد الأول فيهما عن طريق الاستقالة (أهيدجو في الكاميرون وسنجور في السنغال)، في حين أن أكثر من نصف الدول موضع البحث تم تغيير أول قائد لها بعد الاستقلال عن طريق الانقلاب العسكري.[1]

وهذا عرض موجز لأهم الانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية التي عرفت موجة كبيرة من الانقلابات والانقلابات المضادة.

1/ السودان:

شهد السودان منذ استقلاله عن بريطانيا ومصر عام 1956 سلسلة من الانقلابات العسكرية التي أثرت بعمق في تشكيل النظام السياسي والحياة المدنية، ويمكن تلخيص أبرز الانقلابات كما يلي:

[1]- لبنى بهولي، **النزاعات الإجتماعية، المتأصلة في إفريقيا جنوب الصحراء**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2018، ص 140.

كان أول انقلاب عسكري ناجح في السودان بقيادة الفريق إبراهيم عبود في 17 نوفمبر 1958، وأدى إلى إقصاء الحكومة المدنية المنتخبة برئاسة عبد الله خليل. استمر حكم عبود حتى ثورة أكتوبر 1964 التي أعادته إلى الحكم المدني.[1]

وفي 25 ماي 1969 قاد العقيد جعفر نميري انقلابًا بدعم من الضباط اليساريين والقوميين العرب، وأسس نظامًا اشتراكياً استمر حتى 1985 وأطاح بالرئيس إسماعيل الأزهري[2].

وفي 30 جوان نفذ العميد عمر البشير بدعم من الجبهة الإسلامية بقيادة حسن الترابي، انقلابا عسكريا تحت عنوان (ثورة الإنقاذ) وتولى زمام السلطة، أدى إلى حكم استمر 30 عاما حتى سقوطه عام 2019.

وفي 25 أكتوبر 2021 انقلاب الفريق أول عبد الفتاح برهان، أطاح بالحكومة الانتقالية برئاسة عبد الله حمدوك.

2/ نيجيريا:

منذ استقلال نيجيريا عام 1960، شهدت البلاد سلسلة من الانقلابات العسكرية التي أعادت تشكيل السلطة السياسية أكثر من مرة:

الانقلاب الأول في 15 جانفي 1966، قاده ضباط من الجنوب بقيادة الرائد تشوكوما كادونا نزيغو، وأسفر عن اغتيال رئيس الوزراء أبوبكر تافاوا باليوا ومسؤولين كبار، مما أنهى النظام المدني الأول.

الانقلاب المضاد في 29 جويلية 1966، نفذه ضباط من الشمال ردًا على الانقلاب الأول، وأدى إلى مقتل الجنرال جونسون أغويي-إيرونسي وتولي الجنرال يعقوب غاون السلطة.

انقلاب 29 جويلية 1975، أطاح ضباط صغار بالجنرال يعقوب غاون أثناء وجوده في مؤتمر خارجي، وعيّنوا الجنرال مورتالا محمد رئيسًا جديدًا.

محاولة انقلاب 13 فيفري 1976، أدت إلى اغتيال مورتالا محمد، لكنها فشلت في تغيير النظام، إذ تولى خلفه أولوسيغون أوباسانجو الحكم وأكمل المرحلة الانتقالية.[3]

انقلاب 31 ديسمبر 1983، أطاح الجيش بحكومة الرئيس المدني شيخو شاغاري، وتولى اللواء محمد بخاري الحكم، متذرعًا بالفساد وسوء الإدارة.

---

[1]- خالد منصور، **النخبة السودانية وإدمان القتل**، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 54.

[2] -محمد أبو القاسم حاج حمد، **المأزق التاريخي و آفاق المستقبل**، (بيروت: دار ابن خلدون، 1980)، ص 133

[3]- Max Siollun, **Oil, Politics and violence : Nigeria's Military Coup culture (1966-1976)**, (New York : Algora Publishing, 2009), P.P 228-232.

انقلاب 27 أوت 1985، قاده الجنرال إبراهيم بابانغيدا وأطاح بمحمد بخاري، بحجة الانغلاق السياسي وغياب الإصلاح.

انقلاب 17 نوفمبر 1993، قام الجنرال ساني أباتشا بالاستيلاء على السلطة بعد استقالة إرنست شونيكان، وتأسيس حكم عسكري صارم حتى وفاته في 1998.[1]

3/ النيجر:

منذ استقلال النيجر عن فرنسا عام 1960، تعاقبت على البلاد انقلابات عسكرية متكررة، عرقلت بناء الدولة واستقرار الحكم الديمقراطي.

الانقلاب الأول في 15 أفريل 1974، قاده الكولونيل سيني كونتشي وأطاح بالرئيس المدني حماني ديوري بعد اتهامات بسوء الإدارة والمجاعة التي ضربت البلاد.

الانقلاب الثاني في 27 جانفي 1996، قاده العقيد إبراهيم باري ماينا‌سارا ضد أول رئيس منتخب ديمقراطيًا محامان عثمان، مبررًا ذلك بضعف أداء الحكومة.

الانقلاب الثالث في 9 أفريل 1999، وقع بعد اغتيال الرئيس باري ماينا‌سارا من طرف حرسه الرئاسي، وتولى الجنرال داوودا مالام وانكي السلطة مؤقتًا قبل تسليمها لمدنيين.

الانقلاب الرابع في 18 فيفري 2010، أطاح المجلس العسكري بقيادة العميد سالو جيبو بالرئيس تانجا مامادو بعد تعديله للدستور للبقاء في الحكم لولاية ثالثة.[2]

الانقلاب الخامس في 26 جويلية 2023، أطاح الحرس الرئاسي بالرئيس المنتخب محمد بازوم، بحجة تدهور الأمن وفقدان الثقة في القيادة. هذا الانقلاب قوبل بإدانة إقليمية ودولية[3].

4/ غانا:

تُعد غانا من الدول الإفريقية التي شهدت سلسلة من الانقلابات العسكرية خلال العقود الأولى للاستقلال، خاصة بين 1966 و1981، قبل أن تنتقل تدريجيًا إلى حكم ديمقراطي مستقر نسبيًا منذ التسعينيات.

الانقلاب الأول في 24 فيفري 1966، أُطيح بأول رئيس للبلاد كوامي نكروما بينما كان في زيارة إلى فيتنام والصين. وقاد الانقلاب الجنرال إيمانويل كوتوكا والجنرال أنكرا ضمن "المجلس الوطني للتحرر NLC". اتُّهم نكروما بالحكم الفردي والانحراف الاشتراكي.

1- Togin, Falola and Mathew Heaton, **History of Nigeria**, (Cambridge : Cambridge, University Press, 2008), P.P 197-199.

2- Abdourahmane Idrissa and Samuel Decalo, **Historical Dictionary of Niger**, 4th ed, (Lanham, MD: scarecrow press, 2012), P.P 179-181.

3- International Crisis Group, **Coup in Niger: Roks and Responses**, Africa Briefing N° 190, July 2023, P.P 1-3.

الانقلاب الثاني في 13 جانفي 1972، أطاح العقيد إغناطيوس كوتو أتشامبونغ بحكومة كوفي أبريفا بوسيا المنتخبة، بعد تدهور اقتصادي حاد.

الانقلاب الثالث في 5 جويلية 1978، انقلاب داخلي أطاح فيه الجنرال فريد أكوفو بالرئيس أتشامبونغ من داخل المجلس العسكري نفسه، على خلفية التدهور الاقتصادي وتضخم الفساد.

الانقلاب الرابع في 4 جوان 1979، قاده الضابط الشاب جيري جون رولينغز ومجموعة من الضباط الشباب، تحت مسمى "مجلس القوات المسلحة الثورية.(AFRC) ". وتم إعدام عدد من القادة العسكريين السابقين بتهم الفساد، وتم تسليم الحكم لمدنيين لاحقًا.

الانقلاب الخامس في 31 ديسمبر 1981، عاد رولينغز إلى الحكم بانقلاب ثانٍ، وأطاح بحكومة هيللا ليمّان المدنية، وأنشأ "مجلس الدفاع الوطني المؤقت (PNDC) "واستمر في الحكم حتى 1992، حين عاد إلى الحكم عبر الانتخابات[1].

5/ موريتانيا:

تعرّضت موريتانيا لعدة انقلابات عسكرية، ساهمت في تقويض المؤسسات الديمقراطية واستمرار هيمنة المؤسسة العسكرية على الحكم.

الانقلاب الأول – 10 جويلية 1978، قاده العقيد مصطفى ولد محمد السالك وأطاح بالرئيس المدني مختار ولد داداه بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والحرب في الصحراء الغربية.

توالت الانقلابات العسكرية داخل المجلس العسكري الحاكم بين 1979 و1984. ففي 06 أفريل 1979 أطاح ولد أحمد لولي بولد السالك. وفي 12 ديسمبر 1984، انقلاب قاده العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع الذي سيطر على الحكم حتى 2005[2].

محاولة انقلاب فاشلة في جوان 2003، حاول ضباط الإطاحة بالرئيس ولد الطايع لكن المحاولة فشلت. أعقبها حملة قمع ضد المعارضين.

الانقلاب السادس في 3 أوت 2005، أثناء وجود ولد الطايع في السعودية، أطاح به المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية بقيادة العقيد اعلي ولد محمد فال، الذي وعد بانتقال ديمقراطي.

الانقلاب السابع في 6 أوت 2008، أطاح الجنرال محمد ولد عبد العزيز بالرئيس المنتخب سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله بعد أزمة سياسية، وبرر الانقلاب بسوء إدارة البلاد[3].

---

[1]- Shilington, Kevin, **Ghana and the rawlings factor**, London : Macmillien, 1992 ; P.P 38-40.

[2]- Robert Charin, **Mauritanie : pouvoirs militaires et enjeux africains**, (Paris : L'Harmattan, 2007), P.P 45-49.

[3]- Anthony G. Parzanita, Historical Dictionary of Mauritania, 3rd ed, (Lanham: scracrew press, 2008), P.P 346-347.

5/ غينيا (Conakry):

منذ استقلال غينيا عن فرنسا سنة 1958، مرّت البلاد بعدة مراحل من الحكم العسكري والانقلابات. كان الانقلاب الأول في 3 أفريل 1984، بعد وفاة أحمد سيكو توري في مارس 1984، تسلم الرئيس المؤقت لويس لانسانا بيها الحكم، لكن بعد أقل من أسبوع، أطاح به الجنرال لانسانا كونتي بانقلاب عسكري غير دموي. وأسّس "اللجنة العسكرية للتعافي الوطني"، وحكم البلاد لمدة 24 سنة.

الانقلاب الثاني في 23 ديسمبر 2008، بعد وفاة لانسانا كونتي، استولى الكابتن موسى داديس كامارا على السلطة عبر المجلس العسكري المسمى "المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية." وتعهد بالانتقال الديمقراطي، لكنه سرعان ما واجه اتهامات بانتهاكات حقوق الإنسان، أبرزها مجزرة ملعب كوناكري في 28 سبتمبر 2009.

الانقلاب الثالث في 5 سبتمبر 2021، أطاح العقيد مامادي دومبويا بالرئيس المدني المنتخب ألفا كوندي، الذي كان قد عدّل الدستور عام 2020 للبقاء في السلطة لولاية ثالثة مثيرة للجدل. وتم حل الحكومة والدستور، وأُعلن عن فترة انتقالية بقيادة المجلس العسكري[1].

6/ بوركينافاسو:

عرفت بوركينا فاسو (المعروفة سابقًا بـ"فولتا العليا") تاريخًا حافلًا بالانقلابات العسكرية التي لعبت فيها المؤسسة العسكرية دورًا رئيسيًا في تغيير الأنظمة.

الانقلاب الأول في 3 جانفي 1966، قاد الجنرال سانغولي لاميزانا انقلابًا ضد أول رئيس للبلاد موريس ياميوغو بعد اتهامه بالفساد والاستبداد، وظل لاميزانا في السلطة حتى أُطيح به عام 1980.

الانقلاب الثاني في 25 نوفمبر 1980، قاده العقيد ساي زيربو ضد لاميزانا بعد أزمة اقتصادية خانقة. وأنشأ مجلسًا عسكريًا حاكمًا، لكن لم يدم حكمه طويلاً.

الانقلاب الثالث في 7 نوفمبر 1982، أطاح الطبيب جان باتيست ويدراغو بالعقيد زيربو. لكنه لم يتمكن من فرض الاستقرار السياسي.

الانقلاب الرابع في 4 أوت 1983، قاده توماس سانكارا بدعم من رفاقه، أبرزهم بليز كومباوري، حيث أصبح رمزًا للثورة الإفريقية والتغيير التقدمي. وغيّر اسم البلاد إلى "بوركينا فاسو" (أرض الرجال الشرفاء).

الانقلاب الخامس في 15 أكتوبر 1987، قاده بليز كومباوري ضد صديقه توماس سانكارا، الذي اغتيل في الانقلاب. وحكم كومباوري البلاد بقبضة حديدية لمدة 27 عامًا[2].

---

[1]- International Crisis Group, **Saving Guinea's transition**, Africa Briefing N° 181, October 2022, P.P 3-5.

[2]- Huplay, Lawrance, Lanissa Bangali and Boureima Diamitani: **Historical Dictionary of Burkina Faso**, 3rd ed, (Lanham scarcrew press, 2013), P.P 108-110.

7/ سيراليون:

منذ استقلال سيراليون عن بريطانيا سنة 1961، عرفت البلاد عددًا من الانقلابات العسكرية، خاصة في ظل أزمات اقتصادية وحرب أهلية طويلة بين 1991 و2002.

الانقلاب الأول – 21 مارس 1967، بعد فوز المعارضة بقيادة سيكا ستيفنز في الانتخابات، نفذ العميد ديفيد لانسا بورو انقلابًا عسكريًا، واعتقل الرئيس المنتخب. وأُعيد ستيفنز إلى الحكم بعد سلسلة من التوترات في أبريل 1968.

الانقلاب الثاني – 19 أفريل 1992، قاده النقيب فالنتين ستراسر (26 عامًا فقط) ضد الرئيس جوزيف سعيدو مومو بسبب فشل الحكومة في مواجهة التمرد المسلح وفساد الجيش. أسس ستراسر "المجلس الوطني المؤقت للحكم(NPRC) "، واستمر في الحكم حتى 1996.

انقلاب داخلي – 16 جانفي 1996، أُطيح بستراسر من داخل المجلس العسكري نفسه، وخلفه العميد جوليوس مادا بيو، الذي وافق على تسليم السلطة لمدنيين لاحقًا.

الانقلاب الرابع – 25 ماي 1997، أطاح الرقيب جوني بول كوروما بالرئيس المدني المنتخب أحمد تيجان كبه، بدعم من مجموعة من الجنود الساخطين. وأعلن كوروما "المجلس العسكري للقوات المسلحة الثورية"، وتحالف مع "الجبهة المتحدة الثورية(RUF) "، مما فاقم الحرب الأهلية. بعدها تدخلت قوات إكواس (ECOMOG) بقيادة نيجيريا، وأعادت أحمد تيجان كبه إلى الحكم، بعد طرد الانقلابيين من العاصمة[1].

وفيما يلي جدول بأسماء الدول الإفريقية وأهم الإنقلابات التي حدثت فيها:

الجدول رقم 1: الانقلابات العسكرية في إفريقيا (1960-2023).[2]

التدخل العسكري / تاريخ الانقلاب	الدول
1960	إثيوبيا
1962	السنغال
1963	بنين
1964	زائير

[1]- Gberie, Lansana. **A Dirty war in west Afarica: the ruf and the destruction of Sierra Leone**, Blomengton: Indiana university press, 2005, P.P 83-85.

[2]-لبنى بهولي، **الانقلابات العسكرية في إفريقيا وتداعياتها على أمن الدول**، ملتقى: إعادة بناء العمق الافريقي في السياسة الخارجية الجزائرية، (جامعة محمد بوضياف المسيلة، 10 أكتوبر 2023)، ص ص 4-6. https://www.researchgate.net/profile/loubna-bahouli

1965	بنين - زائير- بوروندي- إفريقيا الوسطى- الجزائر
1966	بوركينافاسو-نيجيريا-غانا-بوروندي-إفريقيا الوسطى-أوغندا
1967	طوغو-سيراليون-بنين
1968	الكونغو-سيراليون-مالي
1969	ليبيا-السودان- الصومال- بنين
1971	الكونغو-أوغندا-سيراليون
1972	غانا- مدغشقر- بنين
1973	سوازيلاند- رواندا
1974	نيجيريا- بوركينافاسو- إثيوبيا
1975	نيجيريا- تشاد
1976	بوروندي
1977	سيشل-إثيوبيا
1978	جزر القمر-غانا-موريتانيا
1979	غانا الاستوائية-غانا- إفريقيا الوسطى
1980	موريتانيا-ليبيريا –أوغندا-بوركينافاسو-غينيا بيساو
1981	جمهورية إفريقيا الوسطى-غانا
1982	بوركينافاسو
1983	نيجيريا-بوركينافاسو
1984	غينيا- موريتانيا
1985	السودان-أوغندا-نيجيريا
1986	ليسوتو
1987	غينيا الاستوائية-بوروندي
1989	جزر القمر-السودان
1990	تشاد
1991	مالي-ليسوتو
1992	سيراليون

1993	نيجيريا
1994	غامبيا
1996	سيراليون-النيجر-بوروندي
1997	سيراليون
1999	النيجر-جزر القمر-ساحل العاج
2001	جمهورية الكونغو الديموقراطية
2002	ساحل العاج
2003	إفريقيا الوسطى-غينيا بيساو
2005	موريتانيا
2006	تشاد
2008	غينيا-موريتينيا
2010	النيجر
2012	غينيا بيساو- مالي
2013	مصر- إفريقيا الوسطى
2015	بوركينافاسو
2017	زيمبابوي
2019	الغابون- السودان
2020	مالي
2021	تشاد-مالي-غينيا كوناكري
2022	بوركينافاسو (انقلابين جانفي وسبتمبر2022)
2023	السودان-النيجر-الغابون-بوركينافاسو

المبحث الثاني: أسباب الانقلابات العسكرية في إفريقيا:

إن الظروف التي ساعدت على انتشار ظاهرة التدخل العسكري في الحياة السياسية لا يمكن حصرها في عامل واحد أو يمكن تحديدها. لذا وجب تحليلها في إطار الظروف المحيطة بها، بكل ما تتميز به من تدخلات وتعقيدات. كما تجدر الإشارة أن هناك اختلاف حول قوة تأثير هذه العوامل عند محاولة تفسير التدخلات العسكرية. ويمكن إرجاع أسباب الانقلابات العسكرية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية:

المطلب الأول: الأسباب الداخلية:

يمكن تقسيم الأسباب الداخلية إلى ما يلي:

1- أسباب وعوامل سياسية:

إن ضعف البناء السياسي في الدول الإفريقية يبقى من العوامل الأساسية التي تبرر التدخل العسكري في كل انقلاب عسكري، إضافة إلى أن الصراع على السلطة بين القادة السياسيين وطغيان الطموحات الشخصية على حساب المصالح الوطنية والعامة تعد أحد العوامل الرئيسية التي تبعث على عدم الاستقرار السياسي في الدول الإفريقية بصفة خاصة. كما أن الضعف العام لمؤسسات الدولة القائمة في إفريقيا تعدّ عاملاً مشجعاً على التدخل العسكري. فهنتغتون Huntington مثلاً، يقول أن تدخل العسكر لا يحدث لأن المؤسسة العسكرية بطبيعتها تميل إلى هذا التدخل، ولكن لغياب أو ضعف، المؤسسات ذات الفاعلية في المجتمع.[1]

وهناك من يرى أنه من بين الأسباب التي تدفع إلى الانقلاب العسكري هي فشل القادة السياسيين في إدارة بلدانهم، أو ربما يرجع ذلك إلى إسناد المناصب السياسية العليا إلى غير أهلها أو الذين تورطوا في جرائم الفساد فيكون إسناد الوظائف العليا لهم من قبل جماعات المصالح واللوبيات الاقتصادية والمالية حرصا على تأمين مصالحهم من مختلف التهديدات. ففي عام 1965. فقد صرح الجنرال "ألي" بما يمكن أن ينطبق على حالات تدخل أخرى قائلا: أن الجيش لا يريد شيئا من كل هذا، لقد أجبرتموه على التدخل في السياسة. وهذا ما يفعله، ولأن السلطة السياسية الإفريقية لا يمكنها تغيير الحكومة بطريقة ديموقراطية بسبب غياب الأحزاب السياسية البديلة في بعض الحالات فإن ذلك كان مبررا لحدوث الانقلابات العسكرية وظهور الجيش كعامل سياسي كبير في السياسة الإفريقية. فقد جاء تبرير انقلاب 1966 العسكري في غانا على سبيل المثال، على أساس أن الجيش والشرطة كانا الوسيلة الوحيدة المتاحة للإطاحة بالدكتاتور.[2]

[1] -حسن علي السعوري، **العسكر والحكم المدني: تجارب تاريخية**، https://docslide.com.brdocuments.html]

[2] -رضا كيشان، ظاهرة الإنقلابات العسكرية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2024)، ص 117.

2- أسباب وعوامل اقتصادية:

تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الدارسين قد أكد على وجود علاقة قوية بين مستوى التنمية الاقتصادية في الدولة وبين احتمال التدخل العسكري فيها، فكلما كانت الدولة أكثر تقدما من الناحية الاقتصادية، كلما قل احتمال تدخل العسكريين في سياستها، وبالمقابل كلما كانت الدولة أقل تقدما من الناحية الاقتصادية كلما زادت فرص تدخل العسكريين في سياستها.

ما من شك أن للعوامل والدوافع الاقتصادية أثر كبير على تزايد وتيرة الانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية، فانخفاض النمو الاقتصادي مثلا وانتشار الفساد داخل المؤسسات الاقتصادية يعد من الأسباب الرئيسية التي تؤدي في غالب الأحيان للقيام بانقلابات عسكرية. ليس في الدول الإفريقية فحسب بل في أغلب الدول التي تعاني من ركود اقتصادي بسبب سوء التسيير للموارد الاقتصادية المتاحة، فالملاحظ على أغلب الدول الإفريقية التي شهدت انقلابات عسكرية متكررة، أن معظم الأسباب التي دفعت الجيش للتدخل في الشؤون السياسية هي فشل الحكومات المدنية في دفع عجلة التنمية إلى الأمام وهو ما جعل تلك الدول غير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي الذي يعد أحد أهم ركائز التنمية في كل بلد من بلدان العالم. وحسب وجهة نظر العديد من الخبراء والمختصين في الشأن الإفريقي فإن الاقتصادات الإفريقية تعد من أبرز أسباب الانقلابات العسكرية في القارة، إذ يعيش أكثر من 55% من السكان تحت خط الفقر وهذا ما يجعل الغضب الشعبي يزداد أكثر فأكثر، الأمر الذي يعجل بإسقاط الحكومات من خلال الانقلابات العسكرية.[1]

3- الأسباب والعوامل الإستراتيجية والأمنية:

إن ضعف الحكومات الإفريقية في تحقيق معادلة الأمن العالمي على مستوى مواجهة جماعات العنف والتطرف، وهو ما زاد من فرص التغيير الحتمي عن طريق القوى العسكرية للأنظمة الحاكمة بهدف تحقيق معادلة الأمن والسلم على المستوى المحلي. ومن الحجج التي يستند إليها الكثير من الجيوش الإفريقية لتبرير تدخلها في الحياة السياسية أو بالأحرى لقيامها ببعض الانقلابات العسكرية التي تتكرر في كثير من الأحيان في البلد الواحد هو تعزيز الأمن القومي في مواجهة كل التهديدات الأمنية والعسكرية التي تطال الدولة بغض النظر عن مصدر تلك التهديدات سواء كان من الداخل أو من الخارج، وقد يكون كذلك دافع الجيوش للتدخل في الشأن السياسي هو كبح جماح السلطة المدنية التي قد تتمادى في صراعها السياسي مع مختلف الفرق السياسية الوطنية الأمر التي قد ينجر عنه صدام ينتهي بدخول البلاد حربا أهلية مثلما حدث ذلك في كثير من الدول الإفريقية.[2]

---

[1] -لبنى بهولي، **الانقلابات العسكرية في إفريقيا وتداعياتها على أمن الدول**، مرجع سابق، ص 08.

[2] -رضا كيشان مرجع سابق، ص 73.

4- الأسباب والعوامل الإثنية:

يظهر التعدد الإثني في إفريقيا جنوب الصحراء كسبب للانقلابات العسكرية بشكل واضح، ذلك أن معظم الجيوش تتميز بالتركيبة الإثنية غير المتوازنة، سواء استندت إلى عناصر لغوية ودينية أو إلى خصوصيات عرقية ومناطقية. ولأنها لم تستطع أن تتجاوز أطر الجماعات الإثنية لصالح بناء مؤسسة وطنية متجانسة فقد كانت لفترات طويلة وقوداً للانقلابات والانقلابات المضادة.[1]

أثبتت دراسة Shabati Eric أن 27 % من الانقلابات العسكرية في إفريقيا كان وراءها شعور المدبرين بأن قبائلهم مضطهدة، وكذلك أثبت شاباتي أنه من بين 32 حالة محاولة انقلابية تعرض لدراستها في إفريقيا تبينت النزعات العرقية في 12 منها بينما ظهرت بصفة أقل في أكثر من ست حالات.[2]

وتعد نيجيريا نموذجا صارخا لبيان أهمية دور النزاعات القبلية الاجتماعية والإثنية في محاولات التدخل العسكري في شؤون المجتمع، فالانقلاب الأول قاده شباب ضباط 'الإيبو' في منتصف جانفي 1966 وسلموا السلطة للجنرال "إيروتزي". وقد أدى غياب الضباط الشماليون في هذا المخطط حيث كانوا على درجة معقولة من الراحة المادية في الجيش لأن معظمهم كانوا منتفعين بحماية أقربائهم من السياسيين في الحكومة، وأهم من ذلك كله أن الجيش كان جزءا من المجتمع النيجيري وفي وضع تتنافس فيه الجماعات الإثنية على الموارد الوطنية حيث كانت السيطرة للشمال في هذا التنافس فقد كان الضباط الشماليون مضطرين إلى تأييد نخبتهم السياسية في مقابل محاباتهم.[3]

5- الفساد:

كثيرا ما تبني النظم العسكرية شرعيتها على فساد النظم السياسية السابقة التي أطاحت بها وتدعي أن سبب تدخلها ما هو إلا لتخليص المجتمع من الفساد. ففي غانا أكد الجنرال "انكراه" في تبريره للانقلاب الذي أطاح بالرئيس كوامي نكروما عام 1966 "هذه الخطوة الجسورة قد اتخذت بسبب عدم توافر وسائل أخرى تعيد إلى الشعب الغاني نِعم الحرية والعدالة والرخاء، وهي تلك التي ناضلنا من أجلها طويلا، فالقوات المسلحة والبوليس في غانا قد تحركا وفقا لتقليد قديم يؤمن به الشعب الغاني، ويقضي ذلك التقليد بأن الزعيم الذي يفقد ثقة وتأييد شعبه ويلجأ إلى الاستخدام التعسفي للسلطة ينبغي الإطاحة به" ، وهاجم انكراه نظام حكم نكروما ووصفه بسوء الإدارة والفساد وغياب الحريات الشخصية. كما أن كلا الانقلابين اللذين حدثا ضد الجهورتين الأولى والثانية في نيجيريا أخذ على المدنيين إفراطهم في الرشوة والفساد

[1] -كمال شطاب، لبنى بهولي، مرجع سابق، ص 3026

[2] - نفس المرجع، ص 3028.

[3] -عبد الرحمن حمدي، **العسكريون والحكم في إفريقيا: دراسة طبيعية للعلاقات المدنية العسكرية**، (ط1، مصر، القاهرة: مركز الدراسات الإفريقي، 1960)، ص 60.

السياسي. وذكرت القوات المسلحة السودانية بعد الانقلاب على حكم البشير أن اللجنة الأمنية العليا تابعت منذ فترة طويلة ما يجري في مؤسسات الحكم من فساد وسوء الإدارة وان أفراد الأجهزة الأمنية عاشوا ذات الفقر الذي عاشه الشعب السوداني.[1]

المطلب الثاني: الأسباب والعوامل الخارجية:

لا يمكن بحال إنكار التورّط الدولي في مسار عملية الانتقال السياسي عبر المؤسسة العسكرية في إفريقيا، وهو التورّط الذي يتخذ صورة دائمة، كالقواعد العسكرية الغربية في عدد من البلدان الإفريقية، أو التدخّل المؤقّت لدعم طرف سياسي على آخر. لذلك فإن مهندسي الانقلابات العسكرية غالبا ما يتلقون تدريبات رفيعة المستوى بالخارج من أجل مباشرة الانقلابات العسكرية في بلدانهم وتهيئة الأراضي الخصبة لإنجاح تلك الانقلابات على يد داعمي الانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية.

من أكثر الدول الأجنبية تدخلا في الشأن الإفريقي هي فرنسا، وذلك راجع لعدة أسباب منها أن فرنسا ترى أن الدول الإفريقية لا يزال أغلبها مستعمرات فرنسية قديمة. ومن ثم فهي أعلم الدول بالشأن الإفريقي والقضايا الأمنية الإفريقية، ولذلك فهي تعطي لنفسها شرعية التدخل في الشأن الإفريقي، وذلك باسم التاريخ تارة وتارة أخرى بحجة إشاعة السلم والأمن ومواجهة الجماعات الإرهابية المتطرفة. إذ يعزى سقوط جان فيدال بوكاسا في إفريقيا الوسطى إلى المخابرات الفرنسية، كما أن الانقلاب في مالي، الذي أطاح بالرئيس الانتقالي" باه نداو" كان الهدف منه حماية المصالح الفرنسية في دولة مالي وهو ما أدى إلى تنظيم مظاهرات في باماكو تطالب بخروج القوات الفرنسية من البلاد كونها أدت إلى تردي الأوضاع الأمنية في البلاد وتعثر مبادرات السلام والمصالحة بين الأطراف المتنازعة في مالي. وليس فرنسا فحسب من تقف وراء الانقلابات العسكرية في إفريقيا بل الكثير من الدول التي لها مصلحة في المنطقة، تساهم بشكل أو بآخر في تأجيج الوضع السياسي في تلك البلدان من أجل شرعنة الانقلابات العسكرية تارة ومن أجل تأمين مصالحها الحيوية في القارة الإفريقية تارة أخرى.[2]

[1] -لبنى بهولي، **الانقلابات العسكرية في افريقيا وتداعياتها على أمن الدول**، مرجع سابق، ص ص 9-10.

[2] -رضا كيشان مرجع سابق، ص 115.

المبحث الثالث: الانقلابات العسكرية والتغيير السياسي في إفريقيا

المطلب الأول: تقييم الأداء السياسي للأنظمة العسكرية في إفريقيا:

إن الانقلابات العسكرية، بحد ذاتها، ليست وسيلة شرعية للتغيير السياسي، لأنها تتجاوز الإرادة الشعبية، وتضع السلطة بيد نخبة عسكرية غير منتخبة. وحتى لو جاءت بوعود إصلاحية، فإن غياب الرقابة والمساءلة يؤدي غالبًا إلى الاستبداد.

في إفريقيا، لم تظهر جميع الإحصاءات المتعلقة بإنجاز مرحلة ما بعد الانقلاب العسكري أي دليل على أن الحكم العسكري قد حقق تأثيرا إيجابيا على المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي مثلت الأسانيد الأساسية لاستيلاء العسكريين على السلطة، فكثير من الحكومات العسكرية لم تدخل أي تحسين واضح على البنية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، كما أن إنجاز النظم العسكرية فيما يتعلق بمواجهة وحسم المشكلات لم يكن أحسن بكثير مما تحقق على يد النظم المدنية، بل إن الأستاذ علي مزروعي يصل إلى ما هو أبعد من ذلك حيث يؤكد على أن العسكريين أكثر تقليدية من المدنيين وأكد وجهة نظره هذه من خلال دراسة مستفيضة عن الخبرة الأوغندية في عهد عايدي أمين.[1]

ومع أن أثر الانقلابات يختلف من حالة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى في إفريقيا. فإنه يمكن تقديم إجابة تحليلية تتناول الجوانب المختلفة للتساؤل الرئيسي للبحث، المتعلق بفاعلية ودور الانقلابات العسكرية في تحقيق التغيير السياسي.

غالبًا ما تُبرر الانقلابات العسكرية في إفريقيا بأنها جاءت من أجل: تصحيح مسار الديمقراطية، محاربة الفساد، تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

1. من حيث المؤشرات الديمقراطية:

بحسب مؤشرات الديمقراطية والحوكمة، فإن معظم الدول التي شهدت انقلابات عسكرية تعاني من تراجع الحريات السياسية، وغياب المؤسسات الديمقراطية، وضعف سيادة القانون.

حاول البعض من خلال دراسات تطبيقية قياس مدى الارتباط بين الحكم العسكري والاستبداد، أشارت هذه الدراسات إلى أن الأنظمة العسكرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستبداد، حيث أنها:

- تقيد الحريات السياسية.
- تضعف المؤسسات المدنية.
- تعتمد على القوة بدلاً من الشرعية الانتخابية.

[1] -لبنى بهولي، النزاعات الاجتماعية، المتأصلة في إفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق، ص 157.

ومن ضمن هذه الدراسات، دراسة فاينر عام 1991 والتي اعتمدت على بيانات فريدوم هاوس واستخلصت أن 34 من الحكومات العسكرية من أصل 36 حكومة عسكرية، أي 94% مصنفة على أنها أنظمة مستبدة وتفتقد للحريات المدنية الأساسية.[1] كما ناقش هنتنغتون في كتابه "الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"، كيف أن الأنظمة العسكرية تميل إلى تقويض الديمقراطية بسبب تركيز السلطة وغياب المساءلة المدنية. وأشار إلى أن الانقلابات العسكرية غالباً ما تؤدي إلى حكومات استبدادية.[2]

لينز خوان وستيبان ألفريد في كتابهما "مشاكل الديمقراطية الانتقالية واستمرارها"، وضحا أن الحكومات العسكرية تفتقر عادةً إلى آليات التداول السلمي للسلطة، مما يجعلها أكثر عرضة للتحول إلى أنظمة استبدادية.

وفي دراسة له بعنوان "الأنظمة العسكرية والاستبداد: تحليل كمي"، استخدم بريمر مايكل تحليلاً إحصائياً لإثبات أن الدول التي يحكمها العسكريون تسجل درجات أقل في مؤشرات الديمقراطية مقارنة بالأنظمة المدنية.[3]

2. من حيث مؤشرات الفساد:

إذا كان الفساد يمثل سبباً محورياً لتدخل الجيوش وإجراء تغييرات على مستوى أنظمة الحكم، فإن دراسة تجارب الدول الإفريقية التي شهدت تدخلاً للعسكريين في العملية السياسية والتي برر فيها العسكريون تدخلهم بفساد الحكم والإدارة، تشير إلى أن الجيش يساهم في مستويات الفساد المرتفعة في إفريقيا. من خلال تركيز السلطة في أيدي الحكام العسكريين، والعمل على تحقيق مصالحهم الجمعية وزيادة مخصصاتهم المالية عن طريق استخدام الموارد العامة للإثراء الشخصي . إضافة إلى تفشي الفساد على مستوى قوات الجيش والممارسات الفاسدة التي تقوم بها عناصره.[4]

فحسب نشرية للبنك الدولي؛ فقد ساهم الفساد في تحويل 400 مليار دولار من أموال القارة السمراء إلى حسابات وعقارات في الخارج، منها 100 مليار دولار متأتية من نيجيريا لوحدها. وكشفت أن رئيس نيجيريا

---

[1]- Huntington,S.P, **The third wave:Democratization in the late twentieth century**, Norman: University of Oklahoma Press, 1991, P.P 68-70.

[2]- Linz.J.J & Stepan .A ,**Problems of Democratic Transition and Consolidation**: Southern Europe, South America and post communist Europe. Baltimore: Johns Hopkins University, 1996, press, P.P 130-135.

[3]- Bremer, Michel. **"Military regimes and authoritarism: A quantitive analysis"**, Journal of democracy, 21 (3), 2010, P.P 45-60.

[4]- Loubna Bahouli, **The military and military political corruption in sub-saharan africa**, journal of political orbits, Vol° 07, N° 1, 2023, P.P 461-462.

السابق العسكري ساني أباشا اختلس - هو والزمرة الحاكمة معه- حوالي 2.2 مليار دولار، في بلد يعيش 70% من مواطنيه تحت معدل دولار أميركي واحد يوميا. كما قام الرئيس بابا نجيدا، وبعض من أفراد أسرته وكبار ضباط الجيش في تحقيق تراكم للثروات الخاصة بغير قيود وذلك على حساب الدولة.[1]

3. من حيث المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية:

فشلت النظم العسكرية في مشاريع التنمية والبناء القومي، حيث اقتصرت النتائج الاقتصادية الاجتماعية الإيجابية في ظل الحكم العسكري على قليل من الدول النفطية. فقد بين ديكالي Samuel Decale عدم أهلية العسكريين لإحداث أي تقدم اقتصادي، إذ مثلوا دائما نوعا من الرجوع إلى وتيرة الاستعمار أو استمرارية لسياسات الحكم المدني المخلوع من حيث الغش والفساد السياسي، ولم تتحقق تلك الوطنية التي ترقبها الأكاديميون من الحكم العسكري، بل كانت علاقات العسكريين بـ"الميتربول" أوثق من علاقاتهم بمواطنيهم.[2]

وبالنسبة للنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي، فإن الدول التي يحكمها العسكر تشهد انخفاضًا في معدلات النمو بسبب عدم الاستقرار السياسي . فوفقًا للبنك الإفريقي للتنمية، فإن الانقلابات تؤدي إلى خسارة 1.5% من النمو السنوي في المتوسط.[3] ومثال ذلك: بعد الانقلاب في بوركينافاسو (2022)، انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 40%.[4]

كما تُفرض عقوبات من الاتحاد الإفريقي والمنظمات الدولية، مما يعيق التمويل التنموي . فوفقًا لمعهد Brookings، فإن العقوبات على مالي بعد انقلاب 2021 كبّدت اقتصادها خسائر تُقدّر بـ300 مليون دولار سنويًا.[5]

المطلب الثاني: تداعيات الانقلابات والحكم العسكري على الدول في إفريقيا:

في إفريقيا، الانقلابات العسكرية لم تؤدِّ في الغالب إلى التغيير السياسي المنشود، بل أسفرت عن دورات جديدة من الاستبداد والاضطراب. وحتى في الحالات النادرة التي ظهر فيها أمل بالإصلاح، كانت تلك التجارب قصيرة الأمد وغير مؤسسية.

---

[1]- Loubna Bahouli, **The military and military political corruption in sub-Saharan frica**, journal of political orbits, Vol° 07, N° 1, 2023, P 459.

[2] -لبنى بهولي، **النزاعات الإجتماعية، المتأصلة في إفريقيا جنوب الصحراء**، مرجع سابق، ص 158.

[3]- African Development Bank, **Economic Impacts of military rule in Africa**, Abidjan : AfDB, 2022.

[4]- World Bank. **Foreign direct investment in Burkina Faso After the 2020 coup**. Washington DC: World Bank 2023.

[5]- Brookings institution. **"Sanctions and their Economic consequences in Mali"**, Washington DC: Brookings, 2021.

ففي بعض الدول التي عرفت موجات عديدة من الانقلابات وسنوات طويلة من حكم العسكر، رسخت انخراط المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بشكل عميق إلى جانب ظهور عقيدة مرتبطة برؤية الجيش لنفسه باعتباره المنظم أو الملاذ الأخير في الأزمات السياسية الخطيرة التي تمر بها الدولة، بالإضافة إلى تشكل نخب عسكرية ذات شبكات ومصالح اقتصادية واجتماعية ممتدة، تمثل عائقا مستمرا أمام الانسحاب الكامل للجيوش من الحياة السياسية وقد أدى ذلك إلى النتائج التالية:

1- عسكرة النظام وانهيار الحكم المدني : أصبح للقوات المسلحة دور متنامٍ في العمليات السياسية المتعلقة بمؤسسة الرئاسة، فعادة ما تقوم بانقلاب عسكري وتتسلم مقاليد الحكم، وهي السمة البارزة في تطور ونشأة الأنظمة السياسية الحديثة في إفريقيا. بما يوحي بسيادة نمط غير متوازن من العلاقات المدنية العسكرية والتي تعكس انعدام الثقة بين القيادات العسكرية والمدنية. فقد عمد القادة السياسيون إلى توظيف الجيش سياسيا واستخدامه في الممارسات السياسية كقمع المعارضة وحشد التأييد السياسي للحكم والاعتماد عليه في الاحتفاظ بالسلطة أطول فترة ممكنة بحيث تشكل الخبرة الإفريقية مجالا بحثيا هاما في ظل استمرار هذا النمط من الممارسة.

2- تزايد الإنفاق العسكري مقابل فشل المشاريع: لم تمنع الظروف الدولية الاقتصادية والصحية من ارتفاع الإنفاق العسكري حيث قدر معدل الإنفاق العسكري في إفريقيا ب 43 مليون دولار . وترجع أسباب ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري إلى أسباب سياسية على مستويات متعددة منها ما هو متعلق بالحدود كالجزائر والمغرب، أو تصاعد الخلافات على استخدام الموارد كما هو الحال في أزمة سد النهضة بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى وهو ما يدفع دول الإقليم إلى التنافس على شراء السلاح. إضافة إلى الحرب ضد الجماعات المسلحة سواء متمردين داخل الدولة أو التنظيمات عابرة للحدود.

3- سيطرة النخب العسكرية على فعاليات المجتمع المدني والأحزاب السياسية: تتميز بعض النخب العسكرية بتواجد مميز داخل بنية النظام السياسي مما يسمح لها بنفوذ وتأثير كبير على القرارات السياسية الإستراتيجية للدولة وتتجه أكثر إلى تسييس الشأن العام والقوى الاجتماعية والمدنية وبهذا تفقد السياسة الاستقلالية وتدفع بالانخراط أكثر في العمل السياسي والقيام بالثورات والإصلاحات ولا تكتفي بتحقيق مكاسب إدارية كاعتلاء المناصب والحصول على الترقيات وزيادة الرواتب وإنما إعادة توزيع النفوذ والسلطة والقوة.

وتتعزز ملامح السيطرة أكثر بسبب علاقات والمصالح المتبادلة بين النخب العسكرية والنظام الحاكم حيث يكون مستوى الإنفاق العسكري عال ومساهمة المؤسسة العسكرية في الناتج المحلي الإجمالي وغياب آليات الرقابة البرلمانية. وتعتبر فترة الانتقال الديمقراطي من أكثر الفترات التي تسعى النخب العسكرية فيها لإعادة رسم الأدوار وإحكام السيطرة علي الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والاحتجاجية من خلال

أدواتها الأمنية. ففي مصر كانت إدارة المرحلة الانتقالية خاضعة لسيطرة المجلس الأعلى للقوات المسلحة وواصلت وقف تنفيذ العمل بالدستور.

إن الدور المتنامي للمؤسسة العسكرية عزز من رمزيتها الشعبية لدى فئات المجتمع باعتبارها المؤسسة الأكثر تماسكا في الدولة، فعادة ما تلعب دور الحكم بين القوى السياسية المعارضة بسبب قدرتها على احتواء الصراعات، كما يسند لها مهام حفظ النظام القائم والحماية من خطر انهيار الدولة.[1]

المطلب الثالث: خصائص النظم العسكرية في إفريقيا:

1- سلطوية مفرطة ومركزة :تسعى الأنظمة العسكرية إلى تركيز السلطة في يد قائد واحد أو جماعة ضيّقة من الضباط. فكما يوضح تحليل الحكم العسكر المصري أن المؤسسات السياسية تحتفظ بواجهة انتخابية زائفة، بينما يهيمن العسكريون على أجهزة الحكم. وفي الأنظمة السلطوية عمومًا تتضاءل سلطة المحاكم والبرلمانات لصالح قرارات قائد الانقلاب، وتُقوّض الحريات السياسية والصحافة.

2- ضعف المؤسسات المدنية والرقابية: غالبًا ما يُلغى الدستور ويُعطّل القضاء الحقيقي بعد الانقلاب. وعلى سبيل المثال، شهدت نيجيريا في فترة بابانغيدا تأسيس حزبين مدعومين حكوميًا تحت رقابة الجيش فقط، بينما يبقى المجتمع المدني مقيدًا. تصف الدراسات أن الأنظمة العسكرية تستخدم «شبكات الزبائنية» لكسب ولاء النخب، وتحوّل المؤسسات إلى مصالح شخصية.

3- التكوين القبلي/العرقي: كثيرًا ما يهيمن قسم من الجيش على بقية العناصر تبعًا للانتماء القبلي أو العرقي. فتركت القوات الاستعمارية خلفها قوات قوامها أساسًا أقليات قبلية (مثل التوتسي في رواندا)، فقاد العديد منهم انقلابات لتثبيت هيمنتهم، وترك ذلك أثرًا مستمرًا. فعلى سبيل المثال تهيمن الأقلية العربية-البربرية على الجيش في موريتانيا، وقبيلة الزغاوة على الجيش في تشاد، هذا التقسيم العرقي يجعل الجيش منقسماً، وغالبًا ما يخدم مصالح فئوية لا المصالح الوطنية، مما يقوّض الاحترافية ويعزز الانقسامات داخل الدولة.

4- الدعم الخارجي والتحيّز الجيوسياسي: استفادت بعض الأنظمة العسكرية من دعم دولي خلال الحرب الباردة وما بعدها. فقد تورطت القوى العظمى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي آنذاك) في إفريقيا عبر تسليح أنظمة عسكرية موالية لها. وقد لاحظ باحثون أن انهيار الحكومات الضعيفة أتاح المجال لتغلغل نمط «السياسة بالوسائل الأخرى»، حيث يدعم الخارج أنظمة عسكرية لضمان مصالحه. وفي العصر

[1] -بوبكر زهرة الدين، حورية بوبكر، «الظاهرة العسكريتارية وتأثيرها على الإنتقال السلطوي في إفريقيا»، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد 01، تيسمسيلت، 2024، ص 09.

الحديث استفاد بعضها من دعم روسي أو صيني تقليدي، مما عزّز قدرات هذه الأنظمة ولكنه أضعف الضغط الدولي على الانتقال إلى الحكم المدني.

5- الاقتصاد العسكري: يدخل الجيش نفسه في نشاط اقتصادي كبير لدعم حكمه واستدامته. على سبيل المثال، وسّع الجيش المصري دوره في الاقتصاد منذ عصر أنور السادات، حيث يسيطر على مشاريع بنية تحتية وشركات خاصة تمنحها إعفاءات ضريبية واستخدامَ عمالة التجنيد. وتكرّس «الاقتصاد العسكري» في بلدان أخرى، حيث يؤسس الضباط مشاريع لتمويل الحزب الحاكم أو الجيش ذاته، مما يخلط بين المصالح العسكرية والاقتصادية ويُبطئ التنمية.

6- العلاقة مع النخب السياسية والدينية: غالبًا ما يحاول قادة العسكر التحالف مع النخبة السياسية أو الدينية لتحقيق شرعية نسبية. فهم يستعينون ببعض المدنيين كأداة لتنفيذ السياسات بينما «يجري تدجين» المعارضين عبر الترهيب أو الاغتيال. ومن الأمثلة: تعاون نظام النميري في السودان مع التيار الإسلامي في أواخر حكمه، أو منح الجنرال عبد الناصر للإسلاميين دورًا سياسيًا؛ وفي بعض الدول يرسل العسكر الصوفيين أو رجال الدين للتبرير الديني للسلطة. بشكل عام، يمكن وصف هذه العلاقة بأنها «شبكة زبائنية» واسعة ضمت الطبقات الوسطى والعليا إلى جانب القيادات الدينية، مقابل امتيازات مادية وحماية أمنية.[1]

[1] -عز الدين قطوش، **العلاقات المدنية العسكرية: قراءة في التحولات السياسية في افريقيا**، منشورات جامعة الجزائر 3، 2018.

https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/publications/military-electoral-authoritorianism/egypt

خلاصة الفصل الثاني

في ختام هذا الفصل حول الانقلابات العسكرية في إفريقيا يمكن القول إن هذه الظاهرة تشكل تحديا كبيرا لاستقرار المنطقة لأنها تعكس تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتزيد من تعقيد الأمور بدل حلها فالتوترات الداخلية والصراع على السلطة وتدخل القوى الخارجية تعلب دورا محوريا في استمرار هذه الدوامة مما يتطلب تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة وتعزيز السلم عبر الحوار الوطني والمصالحة وتضل الآمال معقودة على الجهود الإقليمية والدولية لدعم التحولات الديمقراطية والاستقرار في القارة.

الفصل الثالث:

الانقلابات العسكرية والتغيير السياسي في مالي

تمهيد

تعد مالي واحدة من أكثر الدول الإفريقية التي عرفت ظاهرة الانقلابات العسكرية، حيث شهدت خمس انقلابات عسكرية على فترات متباعدة. وبالرغم من تضاؤل هذه الظاهرة نسبيا داخل القارة ومحاولة تحقيق التوافق بين قادة الجيوش لتحقيق المصلحة العليا للدولة، غير أن مالي عرفت عودة لتدخل الجيش بقوة في العملية السياسية في الآونة الأخيرة. لذا سندرس في الفصل الثالث ظاهرة الانقلابات العسكرية في مالي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور النظام السياسي في مالي والانتقال من المدني إلى العسكري.

المبحث الثاني: تاريخ الانقلابات العسكرية في مالي.

المبحث الثالث: أسباب الانقلابات العسكرية في إفريقيا.

المبحث الرابع: تداعيات الانقلابات العسكرية في مالي.

المبحث الأول: تطور النظام السياسي في مالي (الانتقال من المدني إلى العسكري).

مالي دولة تقع في غرب أفريقيا، وهي من أكبر الدول في المنطقة من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها حوالي 1,240,192 كم². تحدها الجزائر من الشمال، والنيجر من الشرق، وبوركينافاسو وساحل العاج من الجنوب، وغينيا والسنغال وموريتانيا من الغرب. عاصمتها هي باماكو، وهي أكبر مدنها أيضًا.

تاريخيًا، كانت مالي جزءًا من ثلاث إمبراطوريات أفريقية كبيرة هي غانا ومالي (التي سميت البلاد باسمها) وسونغاي. في القرن التاسع عشر، استعمرتها فرنسا، ثم نالت استقلالها عام 1960.

اقتصاديًا، يعتمد اقتصاد مالي على الزراعة (مثل القطن والذرة) والتعدين (خاصة الذهب، حيث تعد ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا). ومع ذلك، تواجه البلاد تحديات مثل الفقر والاضطرابات الأمنية.

السكان والثقافة، يبلغ عدد سكان مالي أكثر من 20 مليون نسمة، ويتكون المجتمع من عدة مجموعات عرقية أبرزها البامبارا والطوارق والفولاني. اللغة الرسمية هي *الفرنسية، لكن هناك العديد من اللغات المحلية مثل البامبارا. الديانة السائدة هي الإسلام، الذي يعتنقه أكثر من *90% من السكان[1].

الشكل رقم 01: خريطة مالي[2]

سياسيًا، شهد النظام السياسي في مالي تحولات جذرية منذ حصوله على الاستقلال من فرنسا عام 1960، حيث بدأ كجمهورية ذات حزب واحد تحت قيادة موديبو كيتا، قبل أن يشهد أول انقلاب عسكري عام 1968 بقيادة موسى تراوري، الذي حكم البلاد لنحو ثلاثة عقود في ظل نظام شمولي.[3] ومع موجات

[1]- Parker, John and Richard Rathbone. **«Africa: A very short introduction»**. Oxford: University press, 2007, P 54.

[2]- https://acpss.ahram.org.eg/news/5295.aspx

[3] -عبد الرحمن علي أحمد، **التحولات السياسية في افريقيا: دراسة حالة مالي**، (القاهرة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 50.

التحول الديمقراطي في إفريقيا مطلع التسعينيات، تبنت مالي نظاماً تعددياً عام 1992 بعد إقرار دستور جديد، إلا أن هذا المسار تعرض لانتكاسات متكررة بسبب الانقلابات العسكرية، كما حدث عام 2012 إثر أزمة تمرد الطوارق وتدخل الجماعات الجهادية.[1]

إن العسكرة المتكررة للنظام السياسي في مالي - بما في ذلك انقلابا 2020 و2021، كشفت عن إشكالية بنيوية في علاقة الجيش بالسلطة، حيث تحولت المؤسسة العسكرية إلى "فاعل سياسي مركزي" يعيد تشكيل المشهد الدستوري وفقاً لمصالحه.[2] وفي هذا السياق، يشير تقرير منظمة المجتمع العلمي العربي (2021، 5) إلى أن التعديلات الدستورية الأخيرة (2023) - التي عززت صلاحيات الرئيس - تعكس استمرار هيمنة النخب العسكرية على عملية الانتقال السياسي، مما يطرح تساؤلات حول جدوى الخطاب الإصلاحي الرسمي في ظل غياب التوافق المجتمعي.[3]

ويُمكن تتبُّع مراحل تطور النظام السياسي في مالي عبر عدة حقب تاريخية، بدءًا من الاستقلال عن فرنسا عام 1960 حتى الوقت الحاضر. فيما يلي أبرز المراحل:

1- فترة الجمهورية الأولى:

والتي تأسست مباشرة بعد الاستقلال في الفترة (1960-1968) فكان "مودبيو كايتا Malibo keita" أول رئيس للجمهورية المالية المستقلة، حيث يعتبر من مؤسسي حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي (RDA) والأمين العام له. تميزت هذه الفترة بالتوجه نحو الاشتراكية والتحالف مع الكتلة الشرقية.

فور استقلال مالي في 22 سبتمبر 1960، تبنّى الرئيس موديبو كيتا نظامًا سياسيًا اشتراكيًا مركّزًا. الحزب أصبح هو الممثل الوحيد للسلطة، وأُلغيت أي منظمة معارضة فعالة، وتم حظر الأحزاب الأخرى من المشاركة الفعلية في الحكم.

في عام 1962 حُكم على الشخصيات المعارضة مثل فايلي دابو سيسوكو وحمادون ديكو بالسجن مدى الحياة، وقد أُعيد قمع أي نشاط إعلامي أو حزبي مستقل، خاصة بعد انطلاقة "الثورة النشطة" عام 1967 التي أنهت البرلمان الصوري وأدخلت "اللجان الشعبية" البوليسية بسلطة تنفيذية فعالة. وأُنشئت

[1] -محمد سعيد الزيات، «**الأزمات السياسية في مالي و إنعكاساتها على الاستقرار الإقليمي**»، المجلة السياسية الدولية، العدد 212، القاهرة، أفريل 2019، ص 115.

[2] -فاطمة الزهراء عمر، النظم السياسية في غرب إفريقيا: مالي نموذجا، (بيروت: دار الطليعة، 2020)، ص 90.

[3]- منظمة المجتمع العلمي العربي، **قراءة في التطور الدستوري لمالي**، تقارير سياسية 2021 [https://www.arsco.org] (2025/05/15)، ص ص 4-7.

"ميليشيات شعبية" و"لجان دفاع ثوري (CNDR) "ساهمت في مراقبة المجتمع وملاحقة المعارضين، مما أرسى بيئة تخويف وانتهاك لحقوق الإنسان .[1]

2- فترة (1968-1991):

وصفت هذه الفترة بديكتاتورية موسى تراوري Moussa Traoré العسكرية. وصل موسى تراوري إلى السلطة عبر انقلاب عسكري في نوفمبر 1968، أنهى حكم موديبو كيتا ونظامه الاشتراكي ذي الحزب الواحد، وأسس نظامًا عسكريًا استبداديًا تحت راية "اللجنة العسكرية للتحرير الوطني"، ثم أنشأ حزب "الاتحاد الديمقراطي للشعب المالي (UDPM) " كحزب وحيد عام 1979، في محاولة لإضفاء شرعية شكلية على نظامه.

تميزت فترة حكمه بقمع المعارضة، وتقييد الحريات، وتزوير الانتخابات، مع الاعتماد على الجيش والأجهزة الأمنية لضمان الاستقرار.[2]

حافظ على علاقات متوازنة مع الغرب (خاصة فرنسا والولايات المتحدة) للحصول على الدعم الاقتصادي، كما حاول توطيد العلاقات مع بعض الدول الاشتراكية.

تخلى عن الاشتراكية المطبقة سابقًا وتبنى سياسات ليبرالية تحت ضغط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، خاصة في الثمانينيات. ونفذ برامج تقشفية لمواجهة الأزمة الاقتصادية، بما في ذلك خصخصة بعض القطاعات وتخفيض الدعم، مما أدى إلى تدهور الظروف المعيشية، تراكم الديون الخارجية، وارتفاع معدلات الفقر، مما أشعل احتجاجات شعبية، مثل انتفاضة 1991 التي أدت الاحتجاجات إلى انقلاب عسكري بقيادة أمادو توماني توري في مارس 1991، منهيًا حكم تراوري، الذي حوكم وسُجن[3].

3- فترة (1992 -2002):

تميّزت هذه الفترة في مالي سياسيًا واقتصاديًا بعدد من التحولات المهمة، وذلك بعد المصادقة على دستور جديد سنة 1992 وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية حرّة، مما دشّن بداية ما يُعرف بفترة الجمهورية الثالثة.

سياسيًا، شهدت مالي في هذه الفترة تحولًا ديمقراطيًا مهمًا بعد عقود من الحكم العسكري. فقد تم انتخاب ألفا عمر كوناري (زعيم حزب التحالف من أجل الديمقراطية في مالي) كأول رئيس مدني ديمقراطي للبلاد سنة 1992، وأُعيد انتخابه لولاية ثانية سنة 1997.

---

[1] -عبد الرحمن علي أحمد، « **تجربة مالي الإشتراكية في ظل الجمهورية الأولى** »، المجلة العربية للعلوم السياسية، 12، العدد 03، سبتمبر 2022، ص 45.

[2] -محمد السيد الدباس، **افريقيا جنوب الصحراء: التحديات السياسية والاقتصادية**، (القاهرة: دار العالم العربي، 2005)، ص 147-150.

[3] -أحمد الزيات، **تاريخ إفريقيا الحديث**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1999)، ص 210-215.

ركزت السياسات الحكومية على ترسيخ التعددية السياسية وحرية الصحافة وبناء مؤسسات ديمقراطية. وتمّ حلّ النزاع المسلح مع الطوارق شمال البلاد، من خلال "اتفاقيات السلام" التي عززت من الاستقرار السياسي[1].

اقتصاديًا، تميزت هذه المرحلة بمحاولات إصلاح اقتصادي في إطار برامج التكيّف الهيكلي بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقامت الحكومة بخصخصة عدد من الشركات العمومية، وركزت على تشجيع الاستثمار الخاص والاعتماد على الزراعة والصادرات المعدنية، خاصة الذهب. رغم ذلك، ظلّت المؤشرات الاقتصادية ضعيفة نسبيًا، واستمرت معدلات الفقر مرتفعة، مع ضعف البنية التحتية، خصوصًا في المناطق الريفية[2].

4- فترة (2008 -2012):

خلال الفترة من 2002 إلى 2012، شهدت مالي تحولات سياسية واقتصادية مهمة، تميزت ببعض الاستقرار النسبي في البداية، ثم اضطرابات لاحقة.

حكم الرئيس أمادو توماني توري منذ عام 2002 حتى الانقلاب العسكري في مارس 2012 . تميزت فترة حكمه بالديمقراطية التعددية، لكنها شهدت تزايد الفساد وضعف الحكم المركزي. تصاعدت حركات التمرد في شمال مالي (أزواد) بقيادة الطوارق والجماعات الإسلامية، مما أدى لاحقًا إلى أزمة سياسية وعسكرية[3].

انتهت عهدة توري جراء انقلاب عسكري في سنة 2012 من طرف مجموعة من المتمردين، أطلقوا على أنفسهم اللجنة الوطنية لاسترداد الديمقراطية واستعادة الدولة"، بقيادة "أمادو سانوغو Amadou Sanogo" ليقود البلاد في إطار فترة انتقالية بداية من 29 أفريل 2012 ديانكوندا تراوري Dianconda Traoere والذي أعلن عن استقالته رسميا في 08 أفريل 2012 وتخلي عن مهامه الرئاسية.[4]

5- فترة 2012 إلى حد الآن: شهدت مالي منذ عام 2012 اضطرابات سياسية كبرى، أبرزها الانقلابات العسكرية المستمرة، بداية بانقلاب مارس 2012، إذ أطاح النقيب سانوغو بالرئيس توري، معلناً حل الدستور وتعليق مؤسسات الدولة، ما أدخل البلاد في حالة فراغ سياسي وأمن هشّ يجتاح البلاد.

---

[1] -إبراهيم الزغبي، **الديمقراطية والتحول السياسي في إفريقيا جنوب الصحراء: دراسة حالة مالي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص 129-132.

[2] -عبد القادر عبده محمد، **التحول الإقتصادي في دول الساحل الإفريقي: دراسة حالة مالي وبوركينافاسو**، (القاهرة: مركز الدراسات الإفريقية، 2018)، ص 76-79.

[3] -محمد الأمين المهدي، مالي: **التحديات السياسية والأمنية (2002-2012)**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص ص 45-46.

[4] -إسمهان حطاب، **إنعكاسات الإنقسامات الإثنية في مالي على الأمن الوطني والإقليمي وإدارتها**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: الجزائر 2015، ص ص 52-53.

عادت المؤسسة العسكرية للتدخل لاحقاً؛ ففي أوت 2020 أطاح عسكريون بالحكومة المنتخبة للرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا . ثم تم انقلاب ثانٍ في 2021، وهو ما عمّق السيطرة العسكرية على الحكم، وأضعف الخيارات المدنية.

كما تميزت هذه الفترة بتمرد الطوارق وجماعات جهادية في الشمال، ففي جانفي–أفريل 2012، أعلن الطوارق التمرد وسيطروا على مناطق واسعة، وأعلنوا استقلال "أزواد" في 6 أفريل 2012، قبل أن تهيمن عليهم جماعات مثل "أنصار الدين" والجهاديين ، مع سيطرة الجهاديين على مدن كغاو وتمبكتو وكيدال ترافقت مع دمار المواقع التراثية.

وقّعت مالي مع الحركات الطارقية Jihadist/عبر مفاوضات في واغادوغو (جوان 2013) ثم اتفاق الجزائر (2015)، نصّت الاتفاقات على وقف إطلاق النار ونشر مراقبين، لكن التنفيذ كان متعثرًا والعنف استمر.[1]

[1] -مركز شان لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، « **آفاق المشهد السياسي والأمني في مالي** »، ص 43.

المبحث الثاني: تاريخ الانقلابات العسكرية والتغير السياسي في مالي.

شهدت دولة مالي عبر تاريخها أربعة انقلابات عسكرية وعدة اضطرابات أمنية أدت إلى عملية تمرد في شمالها قادها الطوارق في تسعينات القرن الماضي؛ وتحولت البلاد إلى أكثر الدول الإفريقية بؤرة للجماعات الإرهابية، وكذا الجريمة المنظمة بكل أنواعها من تجارة المخدرات والأسلحة إلى التجارة بالبشر وسط صراعات الزعامة.

ومنذ استقلالها عن فرنسا في 22 سبتمبر أيلول 1960 لم يتمكن هذا البلد الافريقي الذي يقع في منطقة الساحل من تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية رغم الثروات الطبيعية الهائلة التي يمتلكها نتيجة وقوعها ضحية صراعات نفوذ دولية أخرى تتعلق بالصراع على الحكم"

وفي هذا المبحث نستعرض الانقلابات العسكرية التي شهدتها دولة مالي منذ استقلالها:

المطلب الأول: الانقلاب العسكري الأول نوفمبر 1968:

شهدت مالي أول انقلاب عسكري في تاريخها المعاصر في 19 نوفمبر 1968، حين أطاح الملازم موسى تراوري بالرئيس موديبو كيتا، الذي كان يُنظر إليه كرمز لحركة التحرر الوطني وبناء الدولة ما بعد الاستعمار. وقد جاء هذا الانقلاب في سياق تدهور اقتصادي عميق، وفشل السياسات الاشتراكية التي انتهجها النظام الحاكم، إضافة إلى تصاعد السخط الشعبي نتيجة احتكار الحزب الواحد للسلطة وتراجع الحريات العامة. من الناحية السياسية، عكس الانقلاب حالة عدم الرضا داخل المؤسسة العسكرية، التي رأت نفسها مهمشة في النظام السياسي.[1]

أعلن قادة الانقلاب، بقيادة موسى تراوري، حل الأحزاب السياسية وتعليق الدستور، مدّعين ضرورة "تصحيح مسار الدولة".[2]

لم يكن الانقلاب مجرد فعل تقني لتغيير القيادة، بل كان تحوّلاً في طبيعة النظام السياسي ذاته، حيث انتقل من حكم مدني حزبي إلى نظام عسكري شمولي، أعاد ترتيب مؤسسات الدولة وفقًا لمنطق السيطرة الأمنية والعسكرية. كما شكل تعبيرًا عن بداية تدخل الجيش في الحياة السياسية كفاعل مركزي في دولة ما بعد الاستقلال، وهو ما أرسى تقليدًا لتدخل العسكر في الحكم سيستمر لعقود لاحقة.[3]

[1] -إبراهيم عبد الله محمد علي، **الانقلابات العسكرية في إفريقيا: دراسة في الأنماط والدوافع**، (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 2004)، ص 125.

[2] -سامي عبد العال، **إفريقيا والانقلابات العسكرية من الاستقلال إلى الربيع الإفريقي**، (القاهرة: دار المعارف، 2015)، ص 78.

[3] -إبراهيم عبد الله محمد علي، مرجع سابق، ص 125.

المطلب الثاني: الانقلاب العسكري الثاني مارس 1991:

في مارس 1991، شهدت مالي انقلابًا عسكريًا قاده مجموعة من الضباط العسكريين بقيادة العقيد أمادو توماني توري ضد نظام الرئيس موسى تراوري، الذي حكم البلاد بقبضة حديدية منذ عام 1968. جاء هذا الانقلاب نتيجة تراكم أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية خانقة:

- الأزمات الاقتصادية: عانت مالي من تراجع اقتصادي حاد بسبب الفساد وسوء الإدارة، مما أدى إلى انتشار الفقر وارتفاع الديون الخارجية .
- القمع السياسي: واجه نظام تراوري الاحتجاجات الشعبية بقمع عنيف، خاصة من قبل الطلاب والنقابات العمالية .
- التأثيرات الإقليمية: تأثرت مالي بموجة التحول الديمقراطي في إفريقيا أوائل التسعينيات، مما زاد الضغط على النظام الاستبدادي[1].

تميز هذا الانقلاب بطابعه الشعبي، حيث انضمت قطاعات واسعة من المجتمع المدني، خصوصًا الطلبة والنقابات، إلى المطالب الداعية إلى إسقاط النظام. لعب الجيش في هذا السياق دور "المنقذ" استجابة للغضب الشعبي، فأنهى حكمًا استبداديًا دام أكثر من عقدين، وفتح الباب أمام مرحلة انتقالية نحو التعددية السياسية.

أشرف توري على مرحلة انتقالية ديمقراطية تُوجت بتنظيم مؤتمر وطني وإعداد دستور جديد، ما جعله يحظى باحترام النخب السياسية والمدنية، خصوصًا بعدما سلم السلطة طوعًا إلى رئيس مدني منتخب (ألفا عمر كوناري) سنة 1992، في سابقة نادرة في تاريخ الانقلابات العسكرية في إفريقيا.[2]

المطلب الثالث: انقلاب الثالث في مارس 2012:

شهدت مالي في مارس 2012 انقلاباً عسكرياً قاده النقيب أمادو هايا سانغو من مجموعة "الجنود من أجل الديمقراطية"، ضد الرئيس المنتخب أمادو توماني توري، في سياق أزمة سياسية وأمنية معقدة، تفاقمت بسبب تمرد الطوارق في الشمال، وتزايد التهديدات الأمنية نتيجة انتشار الجماعات المسلحة بعد انهيار النظام الليبي.

يمكن تفسير هذا الانقلاب من منظور ضعف المؤسسات الديمقراطية، وتهميش الجيش في صنع القرار، إضافة إلى تصاعد الإحباط الشعبي من عجز الحكومة عن الحفاظ على وحدة البلاد وأمنها. كما عكس الانقلاب أزمة ثقة بين المؤسسة العسكرية والنخبة السياسية، وأسفر عن زعزعة الاستقرار

[1] -محمد ديوب، **الإنقلابات العسكرية في غرب إفريقيا**، (داكار: منشورات جامعة داكار، 1998)، ص 67-70.

[2] -أحمد نوري، **التحولات السياسية في غرب إفريقيا: دراسة في آليات الإنتقال الديمقراطي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 15.

السياسي، ما مهّد لاحقاً لتدخل دولي وإقليمي في الشأن المالي. ويرى بعض المحللين أن الانقلاب شكل نقطة تحوّل في مسار الحكم في البلاد، حيث أعاد العسكريون إنتاج دورهم السياسي في المشهد الداخلي تحت غطاء "حماية الدولة" من الانهيار، وهو ما أعاق مؤقتاً العملية الديمقراطية وأدى إلى مرحلة انتقالية هشة[1].

أثار هذا الانقلاب ردود فعل قوية على المستويين الإقليمي والدولي، حيث سارعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) إلى التنديد بالانقلاب وفرضت عقوبات دبلوماسية واقتصادية على المجلس العسكري، مطالبة بعودة النظام الدستوري. كما لعبت إيكواس دوراً محورياً في الوساطة بين الانقلابيين والقوى السياسية من أجل تشكيل حكومة انتقالية. على الصعيد الدولي، أدانت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الانقلاب، وعلّقت بعض الجهات المانحة مساعداتها المالية لمالي، ما زاد من الضغط على قادة الانقلاب للتراجع عن الاستحواذ على السلطة. وعكست هذه المواقف الدولية مخاوف من تفاقم عدم الاستقرار في منطقة الساحل، خاصة في ظل التهديد المتزايد للجماعات المسلحة في شمال مالي، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى تدخل فرنسي عسكري مباشر عام 2013[2].

المطلب الرابع: الانقلاب العسكري الرابع أوت 2020:

الانقلاب العسكري في مالي في أوت 2020 يمثل محطة مفصلية في التاريخ السياسي المعاصر للبلاد، حيث أدى إلى الإطاحة بالرئيس إبراهيم بوبكر كيتا بعد احتجاجات شعبية استمرت عدة أشهر. قاد الانقلاب لجنة الإنقاذ الوطني بقيادة العقيد أسيمي غويتا، مستغلة ضعف الحكومة وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

يُمكن فهم هذا الانقلاب على ضوء عوامل داخلية معقّدة، أبرزها:

- فشل الحكومة في احتواء التمرد المسلح في الشمال والوسط، ما فاقم من هشاشة الدولة وأضعف شرعيتها.
- اتهامات بالفساد والمحسوبية داخل نظام كيتا، مما أفقده الدعم الشعبي.
- تصاعد الاحتجاجات الشعبية بقيادة حركة 5 يونيو (M5-RFP) التي ضمت طيفًا واسعًا من المعارضة السياسية والمدنية والدينية.
- دور المؤسسة العسكرية التي رأت نفسها الضامن الأخير لوحدة البلاد وسط انحدار السلطة المدنية.

[1] -توفيق بلقاسم، « **الأزمة في مالي: الجذوروالتداعيات** »، مجلة الديمقراطية، العدد 49، شتاء 2013، ص 130-132.

[2] -إسماعيل سيد علي، «**الإنقلاب العسكري في مالي و أثره على أمن منطقة الساحل الإفريقي**»، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 15، 2013، ص 95-97.

وقد مثّل هذا الانقلاب تحولًا مهمًا في مسار الدولة المالية نحو "عسكرة السلطة" من جديد، بعد فترات متكررة من الانتقال الديمقراطي الهش، كما أنه كشف عن ضعف المؤسسات السياسية في احتواء الأزمات وتقديم حلول فعّالة، وهو ما يشير إلى استمرار دوامة الانقلابات كآلية للتغيير السياسي في مالي.

جاءت ردود الفعل الإقليمية على انقلاب أوت 2020 في مالي حازمة في بدايتها، إذ سارعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) إلى إدانة الانقلاب وفرضت مجموعة من العقوبات على مالي، شملت إغلاق الحدود وتعليق المعاملات المالية، مع مطالبة صريحة بعودة الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا إلى الحكم. وقد اعتبرت الإيكواس الانقلاب تهديدًا مباشرًا للاستقرار السياسي والدستوري في المنطقة، خصوصًا في ظل تنامي ظاهرة الانقلابات في منطقة الساحل. كما قام وفد رفيع من قادة الإيكواس بزيارة باماكو للتفاوض مع المجلس العسكري، ما أسفر لاحقًا عن التوصل إلى اتفاق يسمح بتشكيل مرحلة انتقالية لمدة 18 شهرًا بقيادة مدنية جزئيًا مع مشاركة العسكريين، وهو ما عُدَّ تنازلًا ضمنيًا عن شرط العودة الفورية للنظام الدستوري. أما الاتحاد الإفريقي، فقد علق عضوية مالي فورًا بعد الانقلاب، تماشيًا مع "الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم"، الذي ينص على رفض الاستيلاء غير الدستوري على السلطة، لكنه بدوره قبل لاحقًا بحل انتقالي يُراعي التوازن بين مطالب الداخل وواقع الأمر المفروض على الأرض. ويُبرز هذا الموقف الإقليمي المزدوج حدود قدرة المنظمات الإفريقية على فرض الديمقراطية في ظل الأزمات المركبة، حيث أُجبرت على التكيف مع الانقلابات بدل منعها، مراعاةً لحسابات الأمن الإقليمي والواقع السياسي المعقّد.[1]

اتسم الموقف الفرنسي من انقلاب أوت 2020 في مالي بنوع من التحفّظ البراغماتي، إذ عبّرت باريس في البداية عن قلقها من الإطاحة بالرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، مؤكدة على "أهمية العودة السريعة إلى النظام الدستوري"، غير أنها لم تتبنَّ موقفًا متشددًا ضد الانقلابيين كما فعلت في حالات أخرى داخل القارة. ويُعزى ذلك إلى عدة اعتبارات؛ أولها أن باريس كانت على علم مسبق بتدهور الأوضاع الداخلية في مالي، بل إنها أعربت مرارًا عن استيائها من أداء حكومة كيتا، خصوصًا فيما يتعلّق بإدارة الملف الأمني ومكافحة الجماعات الجهادية. وثانيها أن المصالح الفرنسية في الساحل، خصوصًا من خلال عملية "برخان"، جعلتها تتبنّى مقاربة واقعية، بحيث تتعامل مع الفاعلين الفعليين على الأرض من أجل ضمان استمرارية التعاون الأمني والعسكري. كما أن الجيش المالي يُعتبر شريكًا أساسيًا لفرنسا في تنفيذ العمليات المشتركة ضد الجماعات المتطرفة، ما دفعها إلى التكيف مع الوضع الجديد بدل القطيعة التامة. ورغم دعوة باريس

[1] -بوحنية قوي، **الإنقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي: أزمة الدولة والتدخلات الدولية**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2023)، ص ص 147-149.

للانتقال الديمقراطي، إلا أنها لم تضغط بشكل كبير على المجلس العسكري، بل قبلت بالتدرج في تشكيل سلطة انتقالية بقيادة مشتركة مدنية – عسكرية. وهذا الموقف يعكس ما وصفه بعض الباحثين بـ"ازدواجية المعايير" في السياسة الفرنسية تجاه الانقلابات في إفريقيا، حيث تغلب الاعتبارات الأمنية والجيواستراتيجية على المبادئ الديمقراطية.

المطلب الخامس: الانقلاب العسكري الخامس ماي 2021:

مثّل انقلاب ماي 2021 في مالي تأكيدًا لتصاعد هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في البلاد، إذ أقدم العقيد أسيمي غويتا، الذي كان يشغل منصب نائب الرئيس في الحكومة الانتقالية، على اعتقال الرئيس الانتقالي باه نداو ورئيس الوزراء مختار وان، بذريعة أنهما قاما بتعيينات دون التشاور معه. وقد برّر غويتا خطوته بأنها تصحيح لمسار المرحلة الانتقالية، في حين وصفها مراقبون بأنها انقلاب على انقلاب، وعودة مباشرة للعسكر إلى قمة هرم السلطة. هذا الحدث كشف عن هشاشة الترتيبات الانتقالية التي فُرضت بعد انقلاب 2020، وبيّن أن الاتفاق بين المدنيين والعسكريين كان مجرد ترتيبات مؤقتة سرعان ما انهارت مع تصادم المصالح[1].

يُفسر هذا الانقلاب في إطار الأزمات السياسية المتراكمة، وضعف الحكم المدني، وتصاعد السخط الشعبي بسبب الفساد وعدم القدرة على مواجهة التحديات الأمنية، خاصةً توسع الجماعات المسلحة في شمال ووسط البلاد. فالانقلابات العسكرية في إفريقيا غالبًا ما تكون نتيجة لغياب الشرعية السياسية وانتشار الفوضى الأمنية، مما ينطبق على الحالة المالية حيث فشلت الحكومة الانتقالية في تحقيق الاستقرار أو إجراء انتخابات ديمقراطية في الموعد المتفق عليه.[2]

من الناحية الجيوسياسية، يُعد الانقلاب انعكاسًا للتنافس الدولي في منطقة الساحل، حيث تُظهر الوثائق الرسمية قلقًا دوليًا، خاصة من فرنسا والاتحاد الأفريقي، الذي علّق عضوية مالي عقب الانقلاب. فالتدخلات الخارجية، سواء عبر دعم القوى المحلية أو العقوبات، تلعب دورًا حاسمًا في تعقيد المشهد السياسي المالي.[3]

يُظهر هذا الانقلاب أن الجيش لم يكن ينوي فعليًا التخلي عن السلطة، وإنما استغل الغطاء المدني لكسب الوقت وشرعنة وجوده داخليًا وخارجيًا. وردود الفعل الدولية، رغم إداناتها المبدئية، بقيت في الإطار

[1] -بوحنية قوي، مرجع سابق، ص ص 156-160.

[2] -علي الصلابي، **الإنقلابات العسكرية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات**، (القاهرة: دار المعرفة، 2022)، ص 145.

[3] -محمد العربي المساري، **مالي: الأزمة المزمنة والتدخل الدولي**، (الرباط: المركز العربي للأبحاث، 2021)، ص 112.

الدبلوماسي، مما منح المجلس العسكري الجديد بقيادة غويتا فرصة لترسيخ حكمه وتحديد خارطة طريق انتقالية جديدة بشروطه.[1]

المبحث الثالث: أسباب الانقلابات العسكرية في مالي:

تتمثل أبرز أسباب الانقلابات العسكرية في مالي فيما يلي:

1. ضعف المؤسسات الديمقراطية:

تُعد هشاشة المؤسسات الديمقراطية في مالي من العوامل البنيوية العميقة التي مهدت الطريق أمام تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بشكل متكرر. فمنذ إعلان الجمهورية في 1960، ورغم محاولات التأسيس لنظام مدني تعددي، ظل النظام السياسي يعاني من ضعف في ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات، وغياب الرقابة الفعّالة على أداء السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى ضعف أداء البرلمان ومحدودية استقلالية القضاء.

في الواقع، لم تُبنَ المؤسسات الديمقراطية على قواعد صلبة؛ إذ غالبًا ما كانت الانتخابات تُنظَّم في مناخات سياسية مضطربة، تطغى عليها الولاءات القبلية والمحلية بدل الانتماء الحزبي، مما أضعف التمثيل السياسي وأفقد المؤسسات التشريعية فعاليتها في الرقابة والمساءلة. كما أن الأحزاب السياسية في مالي ظلت هشة، وذات طابع نخبوي أو شخصي، وغير قادرة على لعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة، ما زاد من عزلة السلطة عن المواطن، وفتح المجال أمام الجيش لتصوير نفسه كبديل شرعي للسلطة المدنية ويتدخل باعتباره "المنقذ" الوحيد.

تاريخيًا، جاء أول انقلاب في 1968 ضد الرئيس موديبو كيتا بعد فشل نظام الحزب الواحد في إرساء دولة مؤسسات. واستمر هذا النمط، حيث تكررت الانقلابات في 1991، 2012، 2020، و2021، وكلها كانت مبرَّرة بفشل الحكومات في إدارة الأزمات السياسية أو الأمنية، وبفقدان شرعية المؤسسات المنتخبة[2].

2. سوء الحكم والفساد الإداري:

يُعد سوء الحكم والفساد الإداري من أبرز الأسباب البنيوية التي دفعت الجيش في مالي إلى التدخل المتكرر في السياسة، خاصة في فترات تصاعد التوتر الاجتماعي وانعدام الثقة بين المواطنين والنخب الحاكمة. فقد شهدت مالي منذ بداية التجربة التعددية في تسعينيات القرن الماضي حالة من التدهور التدريجي في جودة الحكم، تجسدت في فشل السياسات التنموية، وتفشي المحسوبية والزبونية السياسية، وعجز الدولة عن تقديم خدمات عامة عادلة وفعالة.

[1] -بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 159.

[2] -عبد الرحمن عبد الله، **الانقلابات العسكرية في إفريقيا: الأسباب والنتائج**، (القاهرة: مركز الدراسات الإفريقية، 2019)، ص ص 112-115.

تشير الدراسات إلى أن الحكومات المالية المتعاقبة، خاصة في عهد الرئيس أمادو توماني توري، ركزت على ترسيخ شبكات من المصالح الشخصية والقبلية، بدلًا من تعزيز مؤسسات الحكم الرشيد، وهو ما أدى إلى توسع رقعة الفساد في الإدارات العمومية، خصوصًا في مجالات الصفقات العمومية والتعيينات السياسية. وقد تسبب هذا الوضع في تآكل شرعية النظام المدني أمام أعين المواطنين، وجعل الجيش يُقدَّم نفسه كـ"بديل منقذ" من تدهور الدولة، خاصة في غياب آليات فعالة للمساءلة.

وقد كان الانقلاب العسكري في مارس 2012 مثالًا صارخًا على هذا التداخل بين سوء الإدارة والفساد وضعف القيادة السياسية. فقد تم بقيادة النقيب أمادو سانوغو، الذي استغل حالة الإحباط الشعبي الواسع، خصوصًا بعد الهزائم المتكررة للجيش أمام الحركات الطوارقية المسلحة، والتي كان يُعزى جزء منها إلى الفساد في تسليح الجيش وسوء توزيع الموارد[1].

3. الاحتجاجات الشعبية وفقدان الشرعية:

غالبًا ما سبقت الانقلابات موجات احتجاج واسعة ضد السلطة القائمة، ما وفّر للجيش مبررًا للتدخل بحجة حماية الدولة من الانهيار. وتُظهر التجربة السياسية في مالي أن الاحتجاجات الشعبية المتكررة، الناتجة عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والانفلات الأمني، لعبت دورًا محوريًا في تمهيد الطريق لتدخل الجيش في الحياة السياسية. فعندما يفقد النظام الحاكم شرعيته في أعين المواطنين، سواء نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية، أو تفشي الفساد، أو القمع السياسي، تصبح الاحتجاجات الشعبية أداة ضغط سياسي واجتماعي قوية تُضعف من قدرة السلطة على الصمود، مما يخلق فراغًا تستغله المؤسسة العسكرية بزعم "إنقاذ الدولة من الانهيار".

وقد كان هذا النمط واضحًا في العديد من الانقلابات في مالي، لا سيما انقلاب 1991 ضد حكم الجنرال موسى تراوري، الذي سبقته موجة احتجاجات شعبية قادتها النقابات والحركات الطلابية، مطالبة بإنهاء الحكم الديكتاتوري وإرساء نظام ديمقراطي. كما تكررت الظاهرة في انقلاب 2020 ضد الرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا، الذي واجه حراكًا شعبيًا واسعًا قادته "حركة 5 يونيو"، نتيجة فشله في تحسين الوضع الاقتصادي، وتزايد التهديدات الإرهابية، إضافة إلى تهم تزوير الانتخابات النيابية، ما أفقده شرعيته لدى قطاعات واسعة من الشعب.[2]

4. التهديدات الأمنية وامتداد الحركات الانفصالية:

تُعد التهديدات الأمنية المتفاقمة، وعلى رأسها تمرد الحركات الانفصالية وانتشار الجماعات المسلحة، من بين أبرز الأسباب التي دفعت المؤسسة العسكرية في مالي إلى الانخراط المتكرر في العمل السياسي من

[1] -فاطمة عثمان، « **التحول الديمقراطي والهشاشة في مالي**»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 48، 2021، ص 85.

[2] -محمد بوخالفة، **إفريقيا جنوب الصحراء: أزمات مزمنة وتحولات سياسية**، (الجزائر: دار الحكمة، 2022)، ص 135.

خلال الانقلابات. فمنذ اندلاع أول تمرد للطوارق في شمال البلاد عام 1963، ومرورًا بانتفاضات 1990 و2006، وصولًا إلى أزمة 2012، ظلت الدولة المالية عاجزة عن فرض سيطرتها على مناطق واسعة من الشمال، وهو ما فسح المجال أمام الجماعات المتمردة والانفصالية لتعزيز نفوذها، وتحدي سلطة الدولة.

في هذا السياق، كان عجز السلطة المدنية عن إدارة الأزمة الأمنية سببًا مباشرًا لتدخل الجيش، كما حدث في انقلاب مارس 2012، الذي قاده النقيب أمادو سانوغو، حيث برر الانقلاب بفشل الرئيس أمادو توماني توري في توفير الدعم والتسليح الكافي للجيش الذي كان يتعرض لهزائم متتالية أمام مقاتلي "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" وجماعات إرهابية متحالفة معها، مثل "أنصار الدين" و"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

كما أن الانهيار الأمني شمال مالي، خاصة بعد سيطرة الحركات المسلحة على مدن كبرى مثل كيدال وغاو وتمبكتو، أدى إلى إحراج كبير للقيادة السياسية، وولّد في أوساط العسكريين شعورًا بأن القيادة المدنية عاجزة عن حماية البلاد، مما دفعهم إلى الاستيلاء على الحكم.[1]

5. تدخل وتأثير القوى الأجنبية:

لعبت القوى الأجنبية، وخاصة فرنسا، دورًا مزدوجًا في تطور الأوضاع السياسية والأمنية في مالي، حيث اتسم هذا الدور بالتناقض بين الدعم المعلن للاستقرار والديمقراطية من جهة، وبين الرغبة في الحفاظ على النفوذ الجيوستراتيجي من جهة أخرى. وقد أثار هذا التناقض شكوكًا حول دور هذه القوى في خلق بيئة متقلبة تُفضي في كثير من الأحيان إلى انقلابات عسكرية مبررة شعبيًا بأنها تحرر وطني أو تصحيح لمسار سياسي فاسد تدعمه قوى أجنبية.

غالبًا ما حافظت فرنسا – بوصفها القوة الاستعمارية السابقة – على علاقات وثيقة مع النخب الحاكمة في مالي، حتى عندما كانت هذه الأنظمة تفتقر إلى الشرعية أو تعاني من فساد واضح. لذا فإن الدعم الفرنسي لأنظمة فاشلة في مالي خلق انطباعًا شعبيًا بأن الديمقراطية في البلاد مجرد واجهة تخدم المصالح الفرنسية، وليس إرادة شعبية حقيقية.[2] هذا الشعور بالتبعية والاستلاب السياسي عزز من تأييد المواطنين لأي انقلاب عسكري يُعلن عن قطيعة مع فرنسا ويعد بـ"السيادة الوطنية."

وعلى هذا الأساس، جاء الخطاب الانقلابي في مالي، خصوصًا في 2020 و2021، ليستثمر في العداء لفرنسا وتقديم العسكر كقوة تحررية في مواجهة الهيمنة الأجنبية. كما أن طرد القوات الفرنسية لاحقًا من مالي يؤكد أن البعد السيادي أصبح محوريًا في تبرير التدخل العسكري في السياسة.

---

[1] -ناصر الحبيب، « **الصراع في الساحل: الأبعاد الأمنية للانقلابات في مالي**»، دفاتر السياسة الإفريقية، العدد 14، 2022، ص 102.

[2] -محمد بوخالفة، مرجع سابق، ص 136.

وترى بعض التحليلات أن القوى الأجنبية، خاصة فرنسا، لم تكن دائمًا محايدة تجاه الانقلابات، بل في بعض الحالات قدمت دعمًا غير مباشر لها، أو التزمت الصمت في لحظات حاسمة، ما فُسر داخليًا على أنه قبول فرنسي بتغيير النخبة الحاكمة إن لم تعد تخدم المصالح الفرنسية أو باتت عبئًا سياسيًا.

كما أن تنامي النفوذ الروسي في مالي بعد 2021، من خلال تقارب السلطة العسكرية مع مجموعة "فاغنر"، جاء كرد فعل على ما اعتبره الانقلابيون خذلانًا فرنسيًا وتدخلًا سلبيًا في الشأن السيادي المالي، وهو ما يعكس كيف تتحول التنافسات الدولية إلى عامل تفجيري داخلي يفاقم هشاشة الدولة ويزيد احتمالية الانقلابات[1].

[1] -نوال زروقي، « **فرنسا ومنظومة الحكم في مالي: دعم مشروط أم تدخل خفي؟**»، دراسات إفريقية، العدد 36، 2021، ص 77.

المبحث الرابع: تداعيات الانقلابات العسكرية في مالي

خلفت الانقلابات العسكرية في مالي محطات مفصلية في المسار السياسي للدولة تعبر في جوهرها عن أزمات عميقة مرت بها البلاد. لكنها في مجملها لم تصل إلى التغيير المرجو، فبالرغم من وجود أطراف تروج للانقلابات على أنها تصحيح للمسار الديمقراطي، لكن الواقع أثبت العكس في أغلب الأحيان، حيث أن تلك التدخلات زادت من ضعف الدولة وإرباك التحول الديمقراطي، وتركت تداعيات كبيرة على الوضع الداخلي للدولة، وتتمثل أهم تداعيات الانقلابات العسكرية في مالي في ما يلي:

1. استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي:

أسهمت الانقلابات المتكررة في إضعاف استقرار النظام السياسي، من خلال تعطيل الانتقال الديمقراطي، وحل المؤسسات المنتخبة، وتدوير النخب العسكرية بدلًا من التداول المدني للسلطة. فالانقلابات لم تؤسس لنظام مستقر، بل عمقت الانقسام وكرست هشاشة مؤسسات الدولة.[1]

2. تدهور الأوضاع الأمنية وتوسع الجماعات المسلحة:

بدلاً من معالجة التهديدات الأمنية، ساهمت الانقلابات في إرباك التنسيق بين الأجهزة، مما سمح للحركات الإرهابية والانفصالية بتوسيع سيطرتها، خاصة في شمال ووسط مالي. ويؤكد الحبيب ناصر أي أن الفراغ المؤسسي الناتج عن الانقلابات سمح بتغلغل الجماعات المسلحة في مناطق جديدة.[2]

3. فقدان الثقة في النخب المدنية والعسكرية:

تعاقب الفشل بين الأنظمة المدنية والعسكرية في معالجة أزمات البلاد أدى إلى فقدان الثقة العامة في جميع النخب الحاكمة، وهو ما عمّق الأزمة السياسية وأضعف المشاركة الشعبية. إذ أن كل انقلاب يحمل وعودًا بالإصلاح، لكنه ينتهي بإعادة إنتاج الفشل نفسه.[3]

4. تدهور اقتصادي وتراجع الاستثمارات:

تؤدي الانقلابات عادة إلى تعليق المساعدات الدولية وتجميد الاستثمارات، ما يؤدي إلى أزمات اقتصادية حادة وزيادة معدلات الفقر والبطالة. وتشير التقارير إلى أن انقلاب 2020 أدى إلى تعليق دعم الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، ما فاقم الأزمة الاقتصادية القائمة أصلًا.

5. تزايد التبعية للخارج وتغير التحالفات الدولية:

بعد انقلاب 2020، بدأت مالي تميل تدريجيًا نحو روسيا وتقلص تعاونها مع فرنسا، ما يعكس تغيرًا في التحالفات الاستراتيجية ناتجًا عن تدهور الثقة في القوى التقليدية.

---

[1] -محمد بوخالفة، مرجع سابق، ص 138.

[2] -ناصر الحبيب، مرجع سابق، ص 105.

[3] -فاطمة عثمان، مرجع سابق، ص 91.

6. ضعف الحوكمة وتعميق أزمات التنمية:

أدت الانقلابات إلى تآكل مؤسسات الحكم الرشيد وتعطيل السياسات التنموية، مما عمق أزمات التعليم والصحة والبنى التحتية، خاصة في المناطق الريفية المهمشة[1].

[1] -نوال زروقي، مرجع سابق، ص 80.

خاتمة

خاتمة:

في الختام، يُمكن القول أن ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا بقيت إحدى الآليات المثيرة للجدل في المشهد السياسي للقارة، حيث مثلت تعبيرًا عن أزمات متعددة الأبعاد، تتراوح بين ضعف المؤسسات الديمقراطية، واستمرار الإرث الاستعماري، وتفشي الفساد، وتراجع الشرعية السياسية. وعلى الرغم من أن بعض الانقلابات نالت تأييدًا شعبيًا كرد فعل على أنظمة مستبدة، إلا أنها غالبًا ما أدت إلى حلول غير دائمة، تكرّس عدم الاستقرار وتعيق التطور السياسي والاقتصادي .

تشير الأدلة التاريخية والمعاصرة إلى أن الانقلابات العسكرية، حتى عندما تزعم السعي للإصلاح، نادرًا ما حققت تحولًا ديمقراطيًا مستدامًا، بل ساهمت في تدوير النخب الحاكمة دون معالجة جذرية لاختلالات الحكم. وفي المقابل، تظل الحلول الهيكلية، مثل تعزيز سيادة القانون، وإصلاح الأنظمة الانتخابية، وتمكين المجتمع المدني، هي السبل الأمثل لتحقيق التغيير السياسي المنشود في إفريقيا .

أخيرًا، يتطلب فهم ظاهرة الانقلابات العسكرية وتداعياتها مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار العوامل الداخلية والدولية، مع التأكيد على أن استقرار إفريقيا وازدهارها لن يتحققا إلا عبر إرساء حوكمة رشيدة تعطي الأولوية لإرادة الشعوب، لا لقوة العسكر. وهنا تبرز أهمية الأبحاث المستقبلية في تحليل سبل منع الانقلابات عبر آليات الوقاية، ودراسة نماذج الانتقال الديمقراطي الناجحة في القارة كبديل عن العنف السياسي .

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في معالجة ظاهرة الانقلابات العسكرية وتعزيز الاستقرار السياسي في إفريقيا، ومنها :

1.تعزيز الحوكمة الديمقراطية ومكافحة الفساد:

- تفعيل آليات الرقابة والمحاسبة لضمان نزاهة الحكومات وشفافيتها .
- دعم المؤسسات الديمقراطية، مثل البرلمانات والقضاء المستقل، لتعزيز فصل السلطات .
- إنشاء هيئات وطنية لمكافحة الفساد تتمتع بصلاحيات حقيقية ودعم دولي .

2. إصلاح القطاع الأمني والعسكري:

- إخضاع الجيوش لإشراف مدني فعال لمنع تدخلها في السياسة .
- تطوير برامج تدريبية للعسكريين حول احترام الحكم المدني وحقوق الإنسان .
- إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية لضمان ولائها للدستور وليس للنخب الحاكمة .

3. تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية:

- دعم الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لتمثيل مطالب الشعوب بشكل سلمي .

- تشجيع الحوار الوطني بين الحكومات والمعارضة لتسوية الخلافات دون عنف .

- ضمان حرية الإعلام والنقاش العام لفضح الانتهاكات وزيادة الوعي السياسي .

4. دور المجتمع الدولي والإقليمي:

- تفعيل آليات العقوبات والضغوط الدبلوماسية على الأنظمة الانقلابية مع دعم الانتقال الديمقراطي .

- تعزيز دور المنظمات الإقليمية (مثل الاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "إيكواس") في منع الانقلابات عبر آليات الإنذار المبكر والوساطة .

- تقديم دعم مالي وفني للدول الإفريقية لتعزيز التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، كأحد الأسباب غير المباشرة للانقلابات .

إن معالجة ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا تتطلب نهجًا شاملاً يربط بين الإصلاح السياسي والأمني والاقتصادي. ولا يمكن تحقيق الاستقرار دون إرادة حقيقية من النخب الحاكمة والدعم الشعبي والمجتمع الدولي. وفي النهاية، فإن ضمان التداول السلمي للسلطة واحترام إرادة الناخبين يظلان الضمانة الأهم ضد عسكرة السياسة وتكرار سيناريوهات الانقلابات .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادروالمراجع:

الكتب

1. بوخالفة محمد، **إفريقيا جنوب الصحراء: أزمات مزمنة وتحولات سياسية**، (الجزائر: دار الحكمة، 2022).
2. حاج حمد محمد أبو القاسم، **المأزق التاريخي و آفاق المستقبل**، (بيروت: دار ابن خلدون، 1980).
3. حمدي عبد الرحمن **العسكريون والحكم في إفريقيا: دراسة طبيعية للعلاقات المدنية العسكرية**، (ط1، مصر، القاهرة: مركز الدراسات الإفريقي، 1960).
4. الخطيب محمود علي، **الولايات المتحدة وقضية الديمقراطية في الوطن العربي**، د ط، د م ن، د س ن، [www.kotobarabia.com].
5. الدباس محمد. **إفريقيا جنوب الصحراء: التحديات السياسية والإقتصادية**، (القاهرة: دار العالم العربي، 2005).
6. الزيات أحمد، **تاريخ إفريقيا الحديث**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1999).
7. الصلابي علي، **الانقلابات العسكرية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات**، (القاهرة: دار المعرفة، 2022).
8. عبد العال سامي، **إفريقيا والإنقلابات العسكرية من الإستقلال إلى الربيع الإفريقي**، (القاهرة: دار المعارف، 2015).
9. عبد الله نادية، **التحولات السياسية في افريقيا:دراسة في دورالاحتجاجات الشعبية**، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2020).
10. عبد الهادي سعاد، **الثورات العربية: السياقات والديناميكيات والتحولات**، (عمان: دار جليس الزمان، 2021).
11. عمر فاطمة الزهراء، النظم السياسية في غرب إفريقيا: مالي نموذجا، (بيروت: دار الطليعة، 2020).
12. قوي بوحنية .**الإنقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي: أزمة الدولة والتدخلات الدولية**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2023).
13. الكيلاني عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، (بيروت: الموسوعة العربية للدراسات والنشر، الجزء الرابع).
14. مهنا محمد نصر، **في النظام الدستوري والسياسي: دراسة تطبيقية**، ط1، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005).

15. موسى عبد الله، **افريقيا الوسطى بين التدخل الفرنسي والأزمات الداخلية**، (الخرطوم: دار المدار، 2016).

المجلات والدوريات

16. أحمد حسن عائشة، «**التغيير السياسي المعاصر فقه الأولويات**»، مجلة الجامعة، العدد 08، 2016.

17. بشير محمد، **الحركات الاحتجاجية في افريقيا جنوب الصحراء: من المطالب الاجتماعية الى التغيير السياسي**، (الخرطوم: مركز الدراسات الافريقية، 2019).

18. بلقاسم توفيق، « **الأزمة في مالي: الجذور والتداعيات** »، مجلة الديمقراطية، العدد 49، شتاء 2013.

19. بهولي لبنى، **الانقلابات العسكرية في إفريقيا وتداعياتها على أمن الدول**، ملتقى: إعادة بناء العمق الافريقي في السياسة الخارجية الجزائرية، (جامعة محمد بوضياف المسيلة، 10 أكتوبر 2023).

20. بهولي لبنى، **النزاعات الاجتماعية، المتأصلة في إفريقيا جنوب الصحراء**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2018).

21. بوربي عبد اللطيف، «**المنطلقات الأنطولوجية لمفهوم التغيير السياسي: تحليل ماكرو-سوسيولوجي**»، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 20، جوان 2017.

22. بوعافية عبد الكريم «**الدستور والتحول الديمقراطي في افريقيا: دراسة في تجارب ما بعد النزاعات**»، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 04، المجلد 03، 2016.

23. بومدين غربي «**العلاقات المدنية العسكرية وتحديات السيطرة المدنية في مصر**»، الحوار المتوسطي، العدد 02، المجلد10، جوان 2019.

24. الجبوري عادل ،«**دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية: دراسة حالة**»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 61.

25. الحبيب ناصر، « **الصراع في الساحل: الأبعاد الأمنية للإنقلابات في مالي**»، دفاتر السياسة الإفريقية، العدد 14، 2022.

26. حمودة محمد **الانقلابات العسكرية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات**»، مجلة الدراسات الافريقية، العدد 02، المجلد 15، 2020.

27. ديوب محمد، **الإنقلابات العسكرية في غرب إفريقيا**، (داكار: منشورات جامعة داكار، 1998).

28. زروقي نوال ، « **فرنسا ومنظومة الحكم في مالي: دعم مشروط أم تدخل خفي؟**»، دراسات إفريقية، العدد 36، 2021.

29. الزغبي إبراهيم، **الديمقراطية والتحول السياسي في إفريقيا جنوب الصحراء: دراسة حالة مالي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)،

30. **زهرة الدين بوبكر، بوبكر حورية، «الظاهرة العسكريتارية وتأثيرها على الإنتقال السلطوي في إفريقيا»**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد 01، تيسمسيلت، 2024.

31. الزيات محمد سعيد، **«الأزمات السياسية في مالي و إنعكاساتها على الاستقرار الإقليمي»**، المجلة السياسية الدولية، العدد 212، القاهرة، أفريل 2019،

32. الزين مصطفى **«التدخل الدولي في أزمة دارفور: الابعاد السياسة والإنسانية»**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 45، 2015.

33. الزبيدي فاضل، **الحركات الاجتماعية والاحتجاجات الشعبية في الوطن العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020).

34. سيد علي إسماعيل، **«الإنقلاب العسكري في مالي و أثره على أمن منطقة الساحل الإفريقي»**، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 15، 2013.

35. سيد فرج فتحي، **الحكومات العسكرية في العالم العربي**، الحوار المتمدن، العدد 2625، 2008/04/23.

36. شطاب كمال، بهولي لبنى، **«الاثنية والانقلابات العسكرية في افريقيا جنوب الصحراء»**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، المجلد 06، ديسمبر 2021.

37. شقير شفيق **«القوة الناعمة والتغيير السياسي في الوطن العربي»**، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، 2015.

38. عبد الله عبد الرحمن، **الإنقلابات العسكرية في إفريقيا: الأسباب والنتائج**، (القاهرة: مركز الدراسات الإفريقية، 2019).

39. عبد الله محمد علي إبراهيم، **الإنقلابات العسكرية في إفريقيا: دراسة في الأنماط والدو افع**، (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 2004).

40. عبده محمد عبد القادر، **التحول الإقتصادي في دول الساحل الإفريقي: دراسة حالة مالي وبوركينافاسو**، (القاهرة: مركز الدراسات الإفريقية، 2018)،

41. عثمان فاطمة، « **التحول الديمقراطي والهشاشة في مالي»**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 48، 2021.

42. علي أحمد عبد الرحمن، « **تجربة مالي الإشتراكية في ظل الجمهورية الأولى** »، المجلة العربية للعلوم السياسية، 12، العدد 03، سبتمبر 2022.

43. علي أحمد عبد الرحمن، **التحولات السياسية في إفريقيا: دراسة حالة مالي**، (القاهرة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)،

44. الفرجاني ناصر، **الدولة والسلطة والانقلاب في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

45. قطوش عز الدين، **العلاقات المدنية العسكرية: قراءة في التحولات السياسية في إفريقيا**، منشورات جامعة الجزائر 3، 2018.

46. ماضي عبد الفتاح، **التدخل الدولي الديمقراطي في الوطن العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).

47. مجلس العلوم القانونية والسياسية، العدد 09، المجلد 09، ديسمبر 2018.

48. مركز شان لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، « **آفاق المشهد السياسي والأمني في مالي** ».

49. المساري محمد العربي، **مالي: الأزمة المزمنة والتدخل الدولي**، (الرباط: المركز العربي للأبحاث، 2021).

50. المعيني خالد، **الاحتجاج السياسي في الوطن العربي: دراسة في الأسباب والمآلات**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية).

51. منصور خالد **النخبة السودانية وإدمان القتل**، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005).

52. المهدي محمد الأمين، مالي: **التحديات السياسية والأمنية (2002-2012)**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)،

53. النجار رائد، **الحراك الشعبي وإعادة تشكيل السلطة في إفريقيا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021).

54. نوري، أحمد، **التحولات السياسية في غرب إفريقيا: دراسة في آليات الإنتقال الديمقراطي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).

المذكرات الجامعية

55. ابراهيم محمد محمد صادق عامر، **التأصيل العلمي لطبيعة الثورة و أنواعها**، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة بورسعيد.

56. بهول لبنى **الانقلابات العسكرية في إفريقيا وتداعياتها على أمن الدول**، ملتقى: إعادة بناء العمق الافريقي في السياسة الخارجية الجزائرية، (جامعة محمد بوضياف المسيلة، 10 أكتوبر 2023).

57. بهولي لبنى، **النزاعات الإجتماعية، المتأصلة في إفريقيا جنوب الصحراء**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية)، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2018.

58. حطاب إسمهان، **انعكاسات الإنقسامات الإثنية في مالي على الأمن الوطني والإقليمي وإدارتها**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: الجزائر 2015.

59. عبد الشافي ماجدة الهادي خالد منصور محمد، **التحول الديمقراطي و أثره على المشاركة الشعبية في الإصلاح الدستوري**: دراسة مقارنة، كلية الحقوق جامعة نهلا.

60. كيشان رضا، ظاهرة الإنقلابات العسكرية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2024).

المو اقع الإلكترونية

61. نادر جودة محمد، **التغيير السياسي-Change Political**، [https://political-encyclopedia.org].2020/08/07 ، تاريخ الإطلاع: (2025/03/12).

62. السعوري حسن علي، **العسكروالحكم المدني: تجارب تاريخية:** [https://docslide.com.brdocuments.html]

63. منظمة المجتمع العلمي العربي، **قراءة في التطور الدستوري لمالي**، تقارير سياسية 2021، [https://www.arsco.org]، تاريخ الإطلاع: (2025/05/15).

المراجع باللغة الأجنبية

64. Bland, D.L, A Unified Theory of Civil-Military Relations, armed forces and society, 126 (1), 1999.
65. Bland, D.L, Military Institutions and Civilian Government: Theory Of Civil-Military Relations and the consequences of power sharing in civil-military relations in democracies and authoritarian states, 2005.
66. Bland, D.L, Patterns in Liberal Democracies Civili Military Relations, armed forces and society, 27 (4), 2001.
67. Buchanan, J.M & Tellok, G. The Calculus of Consent: Logical Foundations of Constitutional Democracy, University of Michigan Press, 1962.
68. Dahl, R.A. Polyarchy: Participation and Opposition, Yale University Press,1971.
69. Dahl, R.A, Polyarchy: Participation and Opposition, Yale University Press, 1971.
70. Decalo,S, Coups and Army Rule in Africa. Yale University Press.
71. Diamond, L. Developing Democracy: Toward Consolidation, Baltimore Johns Hopkins University Press, 1999.
72. Huntington, S.P, Political Order in Changing Societies, Yale University Press.1968.

73. Huntington, Samuel, P. The Soldier and the State: the Thery and Politics of Civil-Miltary Relations. Harvard University,1957 Press.
74. Huntington, S.P, The third wave: Democratization in the late twentieth century, Norman: University of Oklahoma Press, 1991.
75. Huntington, S.P, The third wave: Democratization in the late twentieth century, University of Oklahoma Press, 1991.
76. Janovitz, M. The Professional Soldier: A. Social and Portrait Free, Press, 1960.
77. Kinzer, S, All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror, Wiley, 2003.
78. Lindberg, S.I, Democracy and elections in Africa, Johns Hopkins University Press, 2006.
79. Linz.J.J & Stepan .A ,Problems of Democratic Transition and Consolidation, Johns Hopkins University Press.1996.
80. Lipset, S.M, Some Social Requisites of Democracy :Economic Development and Political Ligitimacy, American Political Science Review, 1959.
81. Marx. K & Engels. The Communist Manifesto, 1848.
82. McGrowan, P.J. «African Military Coups d'Etat, 1956-2001: Frequency, Trends and Distribution», Journal of Modern African Studies,41(3), 339-370, 2003.
83. Melucci, A, Challenging Codes : Collective Action in the Information Age, Cambridge University Press,1996.
84. Shiff. R, Civil Military Relations Reconsidered: A theory of concordance, armed forces and society, 1995, (22)1.
85. Max Siollun, Oil, Politics and violence: Nigeria's Military Coup culture (1966-1976), (New York: Algora Publishing, 2009
86. Togin, Falola and Mathew Heaton, History of Nigeria, (Cambridge: Cambridge, University Press, 2008),
87. Abdourahmane Idrissa and Samuel Decalo, Historical Dictionary of Niger, 4th ed, (Lanham, MD: scarecrow press, 2012),.
88. International Crisis Group, Coup in Niger: Roks and Responses, Africa Briefing N° 190, July 2023.
89. Shillington, Kevin, Ghana and the Rawlings factor, London: MacMillian, 1992;
90. Robert Charin, Mauritanie : pouvoirs militaires et enjeux africains, (Paris : Le Harmattan, 2007),.
91. Anthony G. Parzanita, Historical Dictionary of Mauritania, 3rd ed, (Lanham: scracrew press, 2008),

92. International Crisis Group, Saving Guinea's transition, Africa Briefing N° 181, October 2022, P.P 3-5.
93. Huplay, Lawrance, Lanissa Bangali and Boureima Diamitani: Historical Dictionary of Burkina Faso, 3rd ed, (Lanham scarcrew press, 2013),
94. Gberie, Lansana. A Dirty war in west Afarica: the ruf and the destruction of Sierra Leone, Blomengton: Indiana university press, 2005
95. Huntington,S.P, The third wave: Democratization in the late twentieth century, Norman: University of Oklahoma Press, 1991
96. Linz.J.J & Stepan. A, Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America and post communist Europe. Baltimore: Johns Hopkins University, 1996, press,
97. Bremer, Michel. "Military regimes and authoritarism: A quantitive analysis", Journal of democracy, 21 (3), 2010
98. Loubna Bahouli, The military and military political corruption in sub-saharan africa, journal of political orbits, Vol° 07, N° 1, 2023
99. Loubna Bahouli, The military and military political corruption in sub-Saharan frica, journal of political orbits, Vol° 07, N° 1, 2023.
100. African Development Bank, Economic Impacts of military rule in Africa, Abidjan: AfDB, 2022.
101. World Bank. Foreign direct investment in Burkina Faso After the 2020 coup. Washington DC: World Bank 2023.
102. Brooking's institution. "Sanctions and their Economic consequences in Mali", Washington DC: Brookings, 2021.
103. Parker, John and Richard Rathbone. «Africa: A very short introduction». Oxford: University press, 2007
104. https://acpss.ahram.org.eg/news/5295.aspx

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد..... 6

المبحث الأول: مفهوم التغيير السياسي:..... 7

المطلب الأول: تعريف التغيير السياسي:..... 7

1/ لغويًا:..... 7

2/ اصطلاحًا:..... 7

المطلب الثاني: التغيير السياسي والمفاهيم المتقاربة:..... 8

1/ التحول الديمقراطي:..... 8

2/ الإصلاح السياسي:..... 9

3/ الثورة:..... 10

المطلب الثالث: وسائل التغيير السياسي:..... 11

الفرع الأول: الانتخابات كآلية للتغيير السياسي:..... 11

الفرع الثاني: الاحتجاجات الشعبية كآلية للتغيير السياسي:..... 12

الفرع الثالث: الإصلاحات السياسية والدستورية كآلية للتغيير السياسي:..... 13

الفرع الرابع: الانقلابات العسكرية كآلية للتغيير السياسي:..... 14

الفرع الخامس: التدخلات الخارجية ودورها في التغيير السياسي:..... 14

المطلب الرابع: التغيير السياسي في ضوء المدارس النظرية..... 15

1- المدرسة الليبرالية (التعددية):..... 15

2- المدرسة الماركسية:..... 16

3-المدرسة البنيوية (الهيكلية):..... 16

4- مدرسة الخيار العقلاني:(Rational Choice) 16

5-نظرية التحديث:(Modernization Theory) 16

المبحث الثاني: مفهوم الانقلاب العسكري:..... 18

المطلب الأول: تعريف الانقلاب العسكري:..... 18

المطلب الثاني: الانقلاب العسكري والمفاهيم المتقاربة (الظاهرة العسكرية):..... 18
المطلب الثالث: أنواع الانقلابات العسكرية:..... 20
1/ الانقلاب الكلاسيكي(Classic Coup) :..... 21
2/ لانقلاب الإصلاحي(Reform Coup) :..... 21
3/ الانقلاب الذاتي(Self-Coup) 21
4/ الانقلاب القائم على وحدات صغرى (Junior Officers Coup) :..... 21
5/ الانقلاب المدعوم خارجيًا(Foreign-Backed Coup) :..... 22
المطلب الرابع: النظريات المفسرة لتدخل الجيش في السياسة (مدخل العلاقات المدنية العسكرية):..... 22
1-نظرية الاحتراف العسكري والرقابة المدنية الموضوعية لـ Samuel P. Huntington..... 22
2-نموذج الاندماج الوظيفيFunctional Convergence لـ Morris Janowitz..... 24
3-نظرية التوافق (Concordance Theory) :..... 25
4-نظرية اقتسام السلطة بين المدنيين والعسكريين Theory of civil-military power sharing:..... 25

الفصل الثاني:الانقلابات العسكرية في افريقيا

تمهيد..... 29
المبحث الأول: كرونولوجيا الانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية..... 30
1/السودان:..... 30
2/نيجيريا:..... 31
3/النيجر:..... 32
4/غانا:..... 32
5/موريتانيا:..... 33
5/ غينيا (Conakry):..... 34
6/ بوركينافاسو:..... 34
7/ سيراليون:..... 35
المبحث الثاني: أسباب الانقلابات العسكرية في إفريقيا:..... 38
المطلب الأول: الأسباب الداخلية:..... 38
1- أسباب وعوامل سياسية:..... 38

2- أسباب وعوامل اقتصادية:..... 39
3- الأسباب والعوامل الإستراتيجية والأمنية:..... 39
4- الأسباب والعوامل الإثنية:..... 40
5- الفساد:..... 40
المطلب الثاني: الأسباب والعوامل الخارجية:..... 41
المبحث الثالث: الانقلابات العسكرية والتغيير السياسي في إفريقيا..... 42
المطلب الأول: تقييم الأداء السياسي للأنظمة العسكرية في إفريقيا:..... 42
1.من حيث المؤشرات الديمقراطية:..... 42
2.من حيث مؤشرات الفساد:..... 43
3.من حيث المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية:..... 44
المطلب الثاني: تداعيات الانقلابات والحكم العسكري على الدول في إفريقيا:..... 44
المطلب الثالث: خصائص النظم العسكرية في إفريقيا:..... 46
خلاصة الفصل الثاني..... 48

الفصل الثالث: الانقلابات العسكرية والتغيير السياسي في مالي

تمهيد..... 50
المبحث الأول: تطور النظام السياسي في مالي (الانتقال من المدني إلى العسكري)..... 51
1- فترة الجمهورية الأولى:..... 52
2- فترة (1968-1991):..... 53
3- فترة (1992 -2002):..... 53
4- فترة (2008 -2012):..... 54
المبحث الثاني: تاريخ الانقلابات العسكرية والتغير السياسي في مالي..... 56
المطلب الأول: الانقلاب العسكري الأول نوفمبر 1968:..... 56
المطلب الثاني: الانقلاب العسكري الثاني مارس 1991:..... 57
المطلب الثالث: انقلاب الثالث في مارس 2012:..... 57
المطلب الرابع: الانقلاب العسكري الرابع أوت 2020:..... 58
المطلب الخامس: الانقلاب العسكري الخامس ماي 2021:..... 60

المبحث الثالث: أسباب الانقلابات العسكرية في مالي:..... 61
1. ضعف المؤسسات الديمقراطية:..... 61
2. سوء الحكم والفساد الإداري:..... 61
3. الاحتجاجات الشعبية وفقدان الشرعية:..... 62
4. التهديدات الأمنية وامتداد الحركات الانفصالية:..... 62
5. تدخل وتأثير القوى الأجنبية:..... 63
المبحث الرابع: تداعيات الانقلابات العسكرية في مالي..... 65
1. استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي:..... 65
2. تدهور الأوضاع الأمنية وتوسع الجماعات المسلحة:..... 65
3. فقدان الثقة في النخب المدنية والعسكرية:..... 65
4. تدهور اقتصادي وتراجع الاستثمارات:..... 65
5. تزايد التبعية للخارج وتغير التحالفات الدولية:..... 65
6. ضعف الحوكمة وتعميق أزمات التنمية:..... 66
خاتمة:..... 68
قائمة المصادر والمراجع:..... 71
فهرس المحتويات..... 79

ملخص:

تُعد الانقلابات العسكرية إحدى أبرز السمات التي ميزت المشهد السياسي في إفريقيا منذ الاستقلال، حيث لجأت العديد من الجيوش إلى استخدام القوة كوسيلة لتغيير النظام السياسي، بدعوى تصحيح المسار أو حماية الدولة من الفوضى والفساد. وتُعتبر جمهورية مالي نموذجًا واضحًا لهذا النمط من التحول السياسي، حيث شهدت البلاد عدة انقلابات عسكرية منذ استقلالها سنة 1960.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الانقلابات العسكرية في مالي بوصفها وسيلة لتحقيق التغيير السياسي، من خلال تحليل السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مهدت الطريق لهذه الانقلابات، وفهم دوافع الفاعلين العسكريين، إلى جانب رصد نتائج هذه التحولات على استقرار الدولة وبنيتها الديمقراطية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الانقلابات العسكرية في مالي غالبًا ما جاءت كرد فعل على أزمات متعددة، أبرزها الفشل السياسي، والفساد، وتدهور الأوضاع الأمنية، خاصة مع تصاعد الحركات الانفصالية في الشمال وامتداد التهديدات الإرهابية.

Abstract:

Military coups have been one of the most prominent features characterizing the political landscape in Africa since independence. Many armies have resorted to the use of force as a means of changing political regimes, under the pretext of correcting the course or protecting the state from chaos and corruption. The Republic of Mali stands as a clear example of this pattern of political transformation, having experienced several military coups since its independence in 1960.

This study aims to examine military coups in Mali as a means of achieving political change, through an analysis of the political, social, and economic contexts that paved the way for these coups, as well as an understanding of the motives of the military actors. It also seeks to assess the outcomes of these transformations on the stability of the state and its democratic structure.

The study concludes that military coups in Mali have often occurred as a reaction to multiple crises, most notably political failure, corruption, and the deterioration of security conditions—particularly with the rise of separatist movements in the north and the spread of terrorist threats.